تأثير التنافس الأمريكي الصيني في القرن الأفريقي على المصالح الوطنية المصرية

أحمد السيد السرساوي(*)

- **مُلخص:**

تتناول الدراسة المصالح الوطنية المصرية في القرن الأفريقي، والتى تنقسم الى ثلاثة أنواع من المصالح: الأول، المصالح المصيرية والمتمثلة في الحفاظ على الحقوق المائية المصرية التاريخية والمكتسبة في نهر النيل، والذي تواجه مصر في سبيل الحفاظ عليها مجموعة من التحديات، منها رؤية دول المنابع السلبية نحو دولتي المصب، وحالة الندرة المائية التى تعانيها مصر بسبب زيادة عدد سكانها مع ثبات نصيبها من مياه النيل. النوع الثانى، المصالح الحيوية والتى تشتمل على الحفاظ على أمن البحر الأحمر، وضمان أمن السودان، ومحاربة الإرهاب ومواجهة التهديدات الأمنية النابعة من القرن الأفريقي. النوع الثالث، هو المصالح الرئيسية وتشمل المصالح الاقتصادية والسياسية المصرية في المنطقة.

ويمثل التنافس الأمريكي الصيني في القرن الأفريقي عدداً من الفرص والتحديات للمصالح الوطنية المصرية في المنطقة. فعلى صعيد المصالح المصيرية المصرية يشكل التنافس تحدياً بسبب الدور المحوري الذي تلعبه إثيوبيا في كلٍ من الاستراتيجية الأمريكية والصينية في القرن الأفريقي وشرق القارة. بينما يحمل التنافس مزيجاً من الفرص والتحديات للمصالح الحيوية والرئيسية المصرية في المنطقة، فتتمثل الفرص في انخفاض حالات القرصنة وانخفاض حدة الأعمال الإرهابية، وسعي الدولتين لإحتواء التوتر في السودان، وزيادة جهود التنمية الاقتصادية والارتقاء بالبنى التحتية بدول المنطقة، وإمكانية إستفادة مصر من تنافس واشنطن وبكين في طرح المبادرات. ولكن على الجانب الآخر يتضمن التنافس بين الدولتين في القرن الأفريقي عدداً من التحديات، من أبرزها زيادة الوجود العسكري، وتصاعد حالة الإستقطاب، وعدم الاستقرار الداخلي بالمنطقة، وزيادة حدة التنافس التي تواجه الاقتصاد المصري في ظل محدودية قدرات الاقتصاد المصري مقارنةً باقتصاديات القوى الدولية المتنافسة في المنطقة، هذا بالإضافة الى اشتداد الضغوط السياسية الأمريكية على مصر لتقليص علاقاتها مع الصين.

الكلمات المفتاحية: المصالح المصرية، الولايات المتحدة، الصين، القرن الأفريقي

(*) باحث دكتوراة بقسم السياسة والاقتصاد، كلية الدراسات الأفريقية العليا – جامعة القاهرة

The Impact of American-Chinese Rivaliry in the Horn of Africa on Egyptian National Interests

Ahmed Elsayed Elsersawy

- **Abstract**

The study addresses Egypt's national interests in the African Horn region, these intersts can be divided into three main types: the first type is vital interests, which includes preserving Egypt's historical and acquired water rights in the Nile River. This issue is crucial for the survival of the Egyptian people. Egypt faces a set of water challenges, including negative perceptions from upstream countries towards downstream states, in addition to the water scarcity issue caused by population growth. One of the factors that has increased the escalation of threats is Ethiopia's construction of the Renaissance Dam with the support of several international powers, including China and the United States, with the aim of controlling the waters of the Nile. The second type of interests is vital interests, which include preserving the security of the Red Sea, ensuring the security of Sudan, combating terrorism, and addressing security threats emanating from the Horn of Africa. The third type is the primary interests, which include economic and political interests in the region.

The American-Chinese rivalry in the Horn of Africa carries a number of opportunities and challenges for Egyptian national interests in the region. The rivalry represents a challenge to Egyptian water interests due to the centrality of Ethiopia in the American and Chinese strategy. For the Egyptian vital and main, The American-Chinese rivalry in the region brought a mixture of opportunities and challenges. The opportunities are: a decrease in cases of piracy, a decrease in the intensity of terrorist acts in the region, and the two countries' efforts to contain the situation in Sudan, increasing economic development efforts and upgrading infrastructure in the countries of the region, and the potential Egyptian benefit from "competing initiatives" between Washington and Beijing. while the challenges include: expansion of the military presence, raising of the state of polarization and internal instability in the region, and the growing of the size of the economic challenges facing Egypt in light of the economic rivalry between the two countries in the region. And the increasing of the American political pressure on Egypt to reduce its relations with China.

Keywords: Egyptian interests, The United States, China, Horn of Africa

- **مقدمة:**

تعتبر منطقة القرن الأفريقي من أكثر مناطق العالم أهمية، الأمر الذي جعلها بؤرة تركيز ومسرح نشط للتفاعلات بين القوى والكيانات الدولية، ذلك أن تعارض المصالح بين تلك القوى والكيانات في المنطقة جعل منها – رغماً عنها – طرفاً في صراع القوى البحرية والقوى البرية في صورته الجديدة، حيث أصبحت في قلب ظاهرة "التنافس الاستراتيجي الدولي"وعلى رأسه التنافس الاستراتيجي الأمريكي الصيني.وتتعدد المصالح الأمريكية والصينية في المنطقة، والتى يمكن أن يوصف بعضها بالتوافق (مع اختلاف آليات التنفيذ)، وتنافس وتعارض بعضها الآخر.

من جهة أخرى، تُمثل منطقة القرن الأفريقى أهمية كبيرة للمصالح الوطنية المصرية، فدائرة القرن الأفريقي تمثل العمق الاستراتيجي الجنوبي الشرقى لمصر، ولعل أهم مايميز إقليم القرن الأفريقى هو درجة اتصاله بدائرتين هامتين للمصالح المصرية هما دائرتي حوض النيل والبحر الأحمر.

ويتجلى التشابك بين دائرة حوض النيل والقرن الأفريقي في أن دولتين من دول حوض النيل الإحدى عشر من دول القرن الأفريقي (إثيوبيا وإريتريا)، كما أن إثيوبيا على سبيل التحديد هي الرافد الأكبر لمياه النيل. ويُنتج التفاعل بين المصالح الأمريكية والصينية والمصالح الوطنية المصرية في منطقة القرن الأفريقي تأثيرات قد تمثل فرصاً في بعض جوانبها، لكنها تنضوي في نفس الوقت على تحديات في جوانب أخرى، خاصة مع النظر الى الإطار الزمنى لتلك الفرص والتحديات.

ومع تعدد وتشعب تأثيرات تنافس القوى الكبرى والإقليمية في منطقة القرن الأفريقي، وفي مقدمتها التنافس الأمريكي الصيني، تبقى حقيقة هامة تضعها السياسة الخارجية المصرية نُصب عينيها، هى أن التنافس الاستراتيجي في المنطقة لا يمكن تحاشيه أوتفادي تأثيراته، إنما يجب التعامل معه والسعى للتعايش في إطاره.

أولاً: موضوع الدراسة:

تشهد منطقة القرن الأفريقي كمنطقة ذات أهمية استراتيجية كبيرة، تنافساً متصاعداً بين الولايات المتحدة والصين كقوتين دوليتين فاعلتين في النظام العالمي. وتتفاوت

العلاقة بين المصالح الأمريكية والمصالح الصينية في المنطقة مابين مصالح متكاملة (مشتركة)، ومصالح متنافسة، ومصالح متعارضة. وفي ظل ما تمثله منطقة القرن الأفريقي من أهمية كبيرة للمصالح الوطنية المصرية، يؤثر تصاعد حالة التنافس الأمريكي الصيني على تلك المصالح بشكل مباشر. وتسعى الدراسة لرصد المصالح الوطنية المصرية في المنطقة، وتأثير التنافس الأمريكى الصيني على تلك المصالح.

ثانياً: أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في تناولها للمصالح الوطنية المصرية في القرن الأفريقي، وبحث التأثيرات المختلفة للتنافس الأمريكي الصينيفي المنطقة في السنوات الأخيرة على تلك المصالح.

ثالثاً: إشكالية الدراسة:

لمصر مصالح وطنية في منطقة القرن الأفريقى، يمكن تقسيمها الى المصلحة المائية المصيرية الممثلة في الحفاظ على الحقوق المائية المصرية التاريخية والمكتسبة في نهر النيل، والمصالح الحيوية المتمثلة في الحفاظ على أمن البحر الأحمر وضمان امن السودان ومحاربة الإرهاب ومواجهة التهديدات الأمنية النابعة من القرن الأفريقي، والمصالح الرئيسية المصرية السياسية والاقتصادية. وتتأثر تلك المصالح بشكل مباشر أو غير مباشر بحالة التنافس الاستراتيجي الأمريكي الصيني في المنطقة وذلك بدرجات وأشكال متفاوتة.

رابعاً: تساؤلات الدراسة:

تطرح الدراسة تساؤلاً رئيسياً هو: ما تأثير التنافس الأمريكي الصيني في القرن الأفريقي على المصالح الوطنية المصرية بالمنطقة؟

خامساً: فرضيات الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية أن زيادة حدة التنافس بين الولايات المتحدة والصين في منطقة القرن الأفريقى قد تحقق بعض المنافع المؤقتة للمصالح الوطنية المصرية، إلا أن لهذا التنافس آثاراً سلبية أكثر خطورة وذات أثر ممتد.

المطلب الأول: المصالح الوطنية المصرية في منطقة القرن الأفريقى:

أولاً: المصلحة المصيرية Survival Interest بالحفاظ على الحقوق المائية المصرية التاريخية والمكتسبة في نهر النيل:

شَكَلَ الحفاظ على حقوق مصر التاريخية والمكتسبة في نهر النيل قضية مصير ووجود لمصر، فيحتل تأمين حصة مصر من مياه النيل الأسبقية الأولى في منظومة المصالح الوطنية المصرية، بحيث باتت تُشَكِل السياسة الخارجية المصرية ليس تجاه القرن الأفريقي وشرق أفريقيا فقط ولكن تجاه القارة الأفريقية ككل.ويتجلى التشابك بين دائرة حوض النيل والقرن الأفريقي في أن دولتين من دول حوض النيل الإحدى عشر من دول القرن الأفريقي (إثيوبيا وإريتريا)، كما أن إثيوبيا على سبيل التحديد هي الرافد الأكبر لمياه النيل[1].

وينبع النيل من مصدرين رئيسيين منفصلين: الأول منابع هضاب البحيرات الاستوائية العظمى، والثاني النيل الشرقى الذي ينبع من هضبة الحبشة (إثيوبيا وإريتريا). وتتجمع هذه المصادر في النهاية في ثلاثة روافد مهمة لنهر النيل، أولها النيل الأبيض الذي يُسهم بنسبة 15% من مياه النيل، وثانيها النيل الأزرق الذي يشكل الرافد الرئيسي لنهر النيل ويشترك بنسبة 59–64% من مياه النهر، وثالثها هو نهر عطبرة والسوباط اللذان يتحدان مع النيل الأزرق في السودان ويشكلان نسبة 21% من مياه النيل. وهو ما يجعل إسهام النيل الأزرق يصل إلى قرابة 85% من مياه النيل[2]. وهو ما يجعل إسهام النيل الأزرق يصل الى قرابة 85% من مياه النيل.

تولدت التحديات المائية التي تواجه مصر بسبب رؤية دول منابع نهر النيل السلبية نحو دولتي المصب، فترى دول المنابع أن دولتي المصب (مصر والسودان) تحصلان

1- أحمد عبد الفتاح محمد عسكر، **السياسة المصرية تجاه منطقة القرن الأفريقى منذ عام 2011، مع دراسة حالة سياسة مصر تجاه كل من إثيوبيا وإريتريا**، رسالة ماجستير (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الدراسات الأفريقية، 2019)، ص 80 – 81.

2- **المرجع السابق نفسه.**

على أكثر من نصيبهما العادل من مياه النيل، وأن العدالة المائية تعنى حصول كل دولة من دول حوض النيل على حقوقها في مياه النهر وفقاً لإسهامها فيه[1]. ظهرت تلك الرؤية بوضوح في رفض دول المنابع لاتفاقيتي 1929و1959 واعتبار أن الاتفاقيتان تعطيان مصر – دولة المصب – السيطرة الفعلية على النهر ومنابعه من خلال منح مصر حق الاعتراض على أي استخدام للمياه ترى فيه مصر تهديداً لحصتها[2]. وأدى هذا التوجه الى حدوث حالة من الاستقطاب الشديد داخل دول حوض النيل ما بين دول المنابع وعلى رأسها إثيوبيا ودولتي المصب "مصر والسودان"، ولعل مما أثر في الموقف فقدان مصر دورها وتأثيرها في تحديد مستوى التعاون بين دول الحوض[3][*].

1- صبحي على قنصوه، "المطالب الإثيوبية في مياه النيل وتأثيرها على الأمن المائي المصري"، **مجلة الدراسات الأفريقية** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الدراسات الأفريقية العليا، ع 38، يونيو 2015)، ص 201.

2- محمد سالمان طايع، "قضية مياه النيل في السياسة الخارجية المصرية في ضوء التحديات الراهنة"، **مجلة الدراسات الأفريقية** (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد الدراسات الأفريقية، ع 37، يناير 2015)، ص 369.

3- أيمن شبانة، "مفاوضات تسوية أزمة سد النهضة المخاطر المحتملة.. ومسارات التحرك المصري"، **مجلة الدراسات الأفريقية** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الدراسات الأفريقية العليا، ع 42، يونيو 2017)، ص 205.

[*] أصدرت تنزانيا عام 1964 ما أُطلق عليه "مبدأ نيريري"، نسبةً إلى الرئيس التنزاني في ذلك الوقت جوليوس نيريري Julius Nyrere، والذي جعل الدول المستقلة في حِل من الالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات التي سبق وأن وقعتها الدول الاستعمارية نيابة عنها قبل الاستقلال، وهو ما عَنى رفض الاعتراف باتفاقية 1929. فكانت إثيوبيا من أشد مؤيدي مبدأ نيريري، وأعلنت رفضها لاتفاقيتي 1929 و1959 في جميع العهود السياسية. أنظر:

- Ernest CecePeguita, "The Nile Water Dispute – International Legal Aspects", **Advances in Social Science, Education and Humanities Research** (Dordrecht, Netherland: Atlantis Press, Vol. 498, July 2020), p. 294.

وترى إثيوبيا أن النيل الأزرق نهراً إثيوبياً خالصاً، حيث أنها تُسهم في مياه النهر بنسبة تزيد عن 80% عن طريق النيل الأزرق، وعلى هذا فيحق لها الاستفادة منه كما يتراءى لها. وقد شكلت مسألة التوزيع العادل والمُنصف لمياه النيل أحد مفردات الحالة النزاعية بين مصر وإثيوبيا. فالموقف المصري ينبع من التمسك بالحقوق التاريخية والمكتسبة وقاعدة التوزيع حسب الحاجة، بينما تتزعم إثيوبيا باقي دول المنبع في رفض الاعتراف بالاتفاقيات التي تم توقيعها إبان العهد الاستعماري[1].

والتحديات المائية بالنسبة لمصر لا تنبع فقط من سلوك دول المنابع، وإنما تعانى مصر في الأساس من أزمة مائية، فعند توقيع اتفاقية عام 1959 لتقاسم مياه النيل بين مصر والسودان والتي حددت حصة مصر من مياه النيل بـ 55.5 مليار م^3، كان سكان مصر آنذاك دون 26 مليون نسمة[2]، وكان نصيب المواطن المصري من المياه قرابة 2500 م^3، أما بعد أن تجاوز سكان مصر 104 مليون نسمة فتضائل نصيب الفرد إلى ما دون 20% من نصيبه منذ 60 عام، وهو ما يجعل المواطنين المصريين يعيشون دون حد الفقر المائي العالمي المُحدد بـ 1000م^{3}سنوياً، هذا في الوقت الذي تهطل على إثيوبيا سنوياً قرابة 800 مليار م^{3}من الأمطار سنوياً – وهو ما يعادل 50% من كمية الأمطار التي تسقط على دول حوض النيل – ويبلغ نصيب المواطن الإثيوبي من المياه سنوياً حوالى 38 ألف م^3، مقابل أقل من 625 م^3 سنوياً للمواطن المصري[3].

1- حمدي عبد الرحمن، "المصالح المصرية والواقع المتحول في منطقة القرن الأفريقي"، **الملف المصري** (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ع 60، أغسطس 2019)، ص 4.

2- محمود مجدي عبد الظاهر على السمان، **تأثير تغير النظام السياسي على السياسة المصرية تجاه أفريقيا** (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2022)، ص 92.

3- عطية عيسوي، "كيف أفشلت إثيوبيا مفاوضات سد النهضة؟"، في أحمد أمل وخالد حنفي (محررين)، **سد النهضة التهديدات والمحاذير والحلول الممكنة** (القاهرة: المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، أكتوبر 2019)، ص ص 9- 10.

من جهة أخرى فمصر مُعرضة حال نقص منسوب المياه أمام السد العالي عن 165 متر، لفقدان 1.8 مليار دولار من الناتج القومي، ومايزيد عن مليون وظيفة، و300 مليون دولار من إنتاج الكهرباء[1]. كما تراجع نصيب الفرد من الأرض الزراعية إلى 0.1 فدان، أي مايعادل 2.5 قيراط تقريباً (حوالى 420 م^2)[2]. في حين أن المعدل العالمي طبقاً لتقرير منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة Food and Agriculture Organization of the United Nations FAO لعام 2019 هو 0.6 هكتار أي 6000 م^2(ما يزيد عن 1.4 فدان)[3].

ثانياً: المصالح الحيوية Vital Interests المصرية في منطقة القرن الأفريقى:

1- الحفاظ على أمن البحر الأحمر:

يمثل تأمين الملاحة في البحر الأحمر – كممر ملاحي رئيسي على مستوى العالم – مصلحة رئيسية لمصر والعالم، وذلك لاعتبارات متصلة بقناة السويس. وأدى ارتباط إقليم القرن الأفريقى بأمن الملاحة في البحر الأحمر ارتباطاً وثيقاً الى وقوع منطقة القرن الأفريقى في بؤرة الاهتمام المصرى، فتتأثر المصالح الوطنية المصرية بما يدور في القرن الأفريقى على الصعيد الداخلى لدوله أو الإقليمى بين دوله، وتحديات فرض القوى الدولية سيطرتها على مضيق باب المندب كبوابة للبحر الأحمر من جهة الجنوب[4]. وكانت حرب أكتوبر قد شكلت نموذجاً لحرص مصر على تأمين مصالحها الحيوية في البحر الأحمر، من خلال إغلاق البحرية المصرية مضيق باب المندب أمام الملاحة، وإعلان البحر الأحمر منطقة عمليات[5].

1- **المرجع السابق نفسه.**

2- أحمد عبد الفتاح محمد عسكر، السياسة المصرية تجاه القرن الأفريقي منذ عام 2011، مع دراسة حالة سياسة مصر تجاه كل من إثيوبيا وإريتريا، **م. س. ذ.**، ص 82.

3- **Faostat Analytical Brief,** "Land use statistics and indicators Global, regional and country trends 1990–2019" (Rome, Food and Agriculture Organization of the United Nations FAO, No. 28, 2021), p. 2.

4 – لواء أح سمير أحمد بدوي، "ندوة مشتركة حول التطورات في منطقة القرن الأفريقي وأمن البحر الأحمر: التطورات الأخيرة في القرن الأفريقى"، **المجلس المصرى للشؤون الخارجية**، ديسمبر 2018. متاح على الرابط https://tinyurl.com/4waym3h2

5- محمود مجدي عبد الظاهر على السمان، **م. س. ذ.**، ص ص 96- 97.

يتأثر أمن البحر الأحمر وامتداده في القرن الأفريقي بمجموعة من المتغيرات التيتؤثر على خريطة التوازنات في المنطقة، أهمها: عدم استقرار اليمن، ومشروع الحزام والطريق BRI، والتوسع الصيني في أفريقيا بشكل عام وشرق أفريقيا والقرن الأفريقي بشكل خاص، وطَي صفحة الحرب الإثيوبية الإريترية وتوقيع اتفاقية التعاون بين إثيوبيا وإريتريا والصومال في نوفمبر 2018، والتوصل لاتفاق سلام في جنوب السودان، وتقليل اعتماد إثيوبيا على ميناء بورتسودان بسبب تشغيل خط سكك حديد جيبوتي إثيوبيا في يونيو 2019، واستمرار القوى الدولية في سياسة التوسع والسيطرة على الموانئ المُشرفة على طرق التجارة العالمية في البحر الأحمر والمحيط الهندي فضلاً عن زيادة استثماراتها في دول المنطقة[1].

تواجه المصالح المصرية في البحر الأحمر عدد من المخاطر والتهديدات، من أهمها: أولاً، حالة عدم الاستقرار في إقليم البحر الأحمر – لتأثيره المباشر على قناة السويس – خاصة فيما يتعلق بتأمين الملاحة الدولية – لذا فقد عملت مصرعلى تعزيز قدراتها البحرية (بإنشاء الأسطول الجنوبي)، وإنشاء قاعدة بحرية عسكرية في البحر الأحمر بالقرب من حدودها الجنوبية بالقرب مع السودان. كما تشارك مصر في الترتيبات الأمنية في باب المندب[2]. ثانيا، التهديد الحوثي للملاحة البحرية في القناة، من خلال إغلاق مضيق باب المندب بإغراق سفينة/ سفن داخله بواسطة أعمال عسكرية/ إرهابية[*]. ثالثاً، أعمال القرصنة البحرية ضد السفن العابرة من والى مضيق

1- جمال عبد الرحمن رستم، "التنافس الإقليمى والدولى في البحر الأحمر وأثره على أمن الدول المتشاطئة"، **مجلة آفاق سياسية** (القاهرة: المركز العربي للبحوث والدراسات، ع 52، فبراير 2020)، ص 38.

2- Dr. Amani El Taweel, "The Role of Egyptian Policies in Enhancing Regional Stability in the Horn of Africa", **IDSC Policy perspective** (Cairo: The Egyptian Cabinet, Information and Decision Support Center IDSC, 2 May 2021), p. 3, 6.

[*] وهو ما برز مؤخراً في تأثر حركة الملاحة في قناة السويس نتيجة الهجمات الحوثية على السفن العابرة لمضيق باب المندب وقبالة السواحل اليمنية جنوب البحر الأحمر كنتيجة للحرب في غزة.

باب المندب أو شرق أفريقيا. رابعاً، الوجود الأجنبي بالقرب من مضيق باب المندب والقواعد العسكرية في القرن الأفريقي والبحر الأحمر[1].

2- ضمان أمن السودان:

خلق نهر النيل الذي يمثل شريان الحياة لمصر والسودان ترابط ومصير مشترك بين البلدين، فتوجد الكثير من الروابط التي خلقتها الجغرافيا والتاريخ بين البلدين، فتتشارك السودان مع مصر حدود برية طولها نحو 1273كم، كما تمثل السودان العمق الاستراتيجي لمصر من جهة الجنوب، وليس عمقاً فحسب بل يطلق عليها البعض الحديقة الخلفية لمصر، حيث يعتبر أمن السودان جزء لا يتجزأ من الأمن القومي المصري، وينعكس ما يحدث في السودان بشكل مباشر على مصر[2].

تعتبر السودان – بسبب هويتها المزدوجة – حلقة الوصل بين العالمين العربي والأفريقي، كما أنها نموذجاً مصغراً من قارة أفريقيا، حيث تمتلك ثروات طبيعية كبيرة، وفي نفس الوقت تعاني فهي تعاني من تردى أوضاعها الاقتصادية والسياسية والإنسانية لأسباب متعددة منها الصراعات الداخلية، والتعددية، والهشاشة الأمنية، وضعف قدرة الحكومة على إدارة البلاد[3].

يجرى كل هذا في ظل تدخلات لقوى إقليمية ودولية تسعى لتحقيق مصالحها، كما أن السودان أيضاً جزء من ساحة التنافس الدولي في شرق أفريقيا، التي يمثل التنافس الأمريكي الصيني أبرزها. الأمر الذي زاد بشكل كبير من حساسيتها تجاه أي تجاذبات

1- محمد عبد الخالق قشقوش، "الأمن الإقليمي وصراع النفوذعلى الممرات: استراتيجية المواجهة"، **مجلة آراء حول الخليج** (جدة: مركز الخليج للأبحاث، ع 127، يناير 2018)، ص 38.

2- جاد مصطفي البستاني ومحمد السيد محمد، "أثر التطبيع السوداني – الإسرائيلي على الأمن القومي المصري"، **المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية الاقتصادية والسياسية**، 25 نوفمبر 2020. متاح على الرابط https://democraticac.de/?p=70796.

3- سامي السيد أحمد محمد، **التنافس الأمريكي الصيني في أفريقيا منذ نهاية الحرب الباردة: دراسة خاصة بالسودان**، رسالة دكتوراة (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، قسم السياسة والاقتصاد، 2013)، ص 275.

تحدث في جوارها الإقليمي وخاصة منطقة القرن الأفريقي، هذا على الرغم من أن السودان ليست جزءً من القرن الأفريقي وفقاً للتعريف السياسي الضيق للقرن الأفريقي، إلا أن السودان مُكوِن رئيسي ورقم صحيح في جميع التفاعلات الجارية في منطقة القرن الأفريقي، كما أن للسودان حدود مشتركة مع إثيوبيا – أكبر دول منطقة القرن الأفريقي – وإريتريا.

ويمثل أمن السودان مصلحة رئيسية لمصر، فالسودان تشكل سلاحاً ذو حدين لمصر، فهي في حالة التعاون والتوافق يمكن أن تكون مدافعاً عن المصالح الوطنية المصرية، بينما في حالة التنافس والنزاع تضيف تحدياً إلى التحديات المُتعددة التي تواجهها مصر من جهة الجنوب. واستمر التأثير المصري في السودان منذ استقلالها، إلا أن حقبة الثمانينات شَهِدَت تراجعاً للدور المصري فيها، الأمر الذي وضع السياسة الخارجية المصرية في حوض النيل والقرن الأفريقي في مأزق حقيقي. ويمكن إرجاع هذا التراجع إلى ثلاثة أسباب رئيسية: **الأول**، صعود الإسلاميين مع انقلاب البشير 1989 وسيطرتهم على الحكم. **الثاني**، زيادة القدرة الاقتصادية للسودان بعد اكتشاف النفط في أراضيه. **الثالث**، انفصال جنوب السودان الذي خلق وضعاً جيوسياسياً جديداً[1].

ثم مثل سقوط نظام البشير، وشهدت السودان أحداثاً متسارعة، وازداد الموقف السياسي الداخلي تعقيداً بسبب الصراع بين المكون العسكري والمكون المدني للحكومة الانتقالية، تحدياً جديداً في السودان، ويمكن وصف طبيعة الصراع بين المكون المدني والعسكري في السودان أنه صراع حول الأدوار. كما مثلت العلاقة بين عناصر المكون العسكري، والمتمثلة في الجيش السوداني من جهة وقوات الدعم السريع من جهة أخرى تحدياً أكثر تعقيداً، في ظل ما تتمتع به قوات الدعم السريع من قوة متصاعدة واختلاف مصالحها وأجندتها عن الجيش السوداني[2].

1- حمدي عبد الرحمن، "المصالح المصرية والواقع المتحول في منطقة القرن الأفريقي"،**م. س. ذ.**، ص 6- 7.

2- شيماء محي الدين، "الصراع في السودان الأسباب والتداعيات والمآلات المستقبلية"، **مجلة الدراسات الأفريقية** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الدراسات الأفريقية العليا، مج 46، ع1، يناير 2024)، صص 345- 346.

حتى وصل الأمر في النهاية إلى مرحلة الانفجار في أبريل 2023، وليس هناك رؤية واضحة حول الإطار الزمنى الذي يمكن أن يستغرقه هذا الصراع وكيف ستكون مآلاته، الأمر الذي يؤدى إلى تداعيات كبيرة على التوازن الإقليمي للقوى، وتسببت الهجمات المسلحة في وقوع عدد كبير من الضحايا من المدنيين، فضلاً عن نزوح أعداد كبيرة من السكان إلى البلدان المجاورة، حيث أوضح تقرير للأمم المتحدة صدر في أوائل شهر سبتمبر 2023 أن ما يقارب 4.8 مليون مواطن سوداني اضطروا الى ترك منازلهم، منهم ما يقارب 1.23 مليون لاجئ فروا الى دول الجوار تشاد ومصر وجنوب السودان، كان نصيب مصر منهم حوالى 279 ألف[1]. ويمثل تزايد وتيرة نزوح المواطنين السودانيين عبر الحدود نحو مصر أحد الشواغل المصرية فيما يتعلق بأمن السودان، فالجالية السودانية في مصر هي أكبر الجاليات العربية على الأراضي المصرية، وهو ما يشكل تهديداً أمنياً في أحد جوانبه، وعبئ على الاقتصاد المصري الذي يواجه تحديات في الأساس في جانب آخر، وعلى هذا فمصر معرضة لأن تتحمل عبئ الصراع في السودان أكثر من غيرها[2]. وتلعب السودان دور الموازن للسلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي الأمر الذي يجعل من أمنها هدفاً تسعى إليه جميع الأطراف الدولية على اختلاف توجهاتهم، فالاضطرابات في السودان تنعكس آثاره على دول الجوار، ومن ثم تتسع رقعة ذلك التأثير تدريجياً. وليس أدل على ذلك من تعدد المبعوثين الدوليين من الأطراف الفاعلة، ومن وزارة الخارجية الأميركية، والاتحاد الأوروبي، والمبعوث الفرنسي الخاص للاتحاد الأفريقي، ومبعوث بريطانيا والنرويج الخاص بالسودان وجنوب السودان، هذا بخلاف الوساطات الإقليمية على رأسها الوساطات السعودية والإماراتية[3].

1- **المرجع السابق**، ص 381.

2- دينا لملوم، "تقدير موقف: السودان بين مفترق الطرق.. إلى أى مدى ستؤثر عدوى الصراع على دول الجوار؟"، **مركز شاف SHAF للدراسات المستقبلية وتحليل الأزمات والصراعات للشرق الأوسط وأفريقيا**، 26 أبريل 2023. متاح على الرابط https://tinyurl.com/4mepcrkz

3- **المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات**، "ملف أمن دولي انعكاسات الفوضى في السودان على الأمن الإقليمي والدولي"، 13 مايو 2023. متاح على الرابط https://www.europarabct.com/?p=88265

من جهة أخرى، لا يمكن إغفال خطورة تأثير وجود توجه سوداني نحو تطبيع سياسي "غير محدود" مع إسرائيل – والذي ظهر بقوة في المرحلة السابقة للصراع المسلح بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع – على المصالح المصرية، نظراً لتعدد وتشعب المصالح المشتركة بين القاهرة والخرطوم، واحتمال تأثير عملية التطبيع مع إسرائيل على موقف السودان من سد النهضة وأي سدود أخرى قد تُقدم إثيوبيا على بناءها على النيل الأزرق، وخطورة الوجود الإسرائيلي المحتمل في السودان على أمن الملاحة في البحر الأحمر، وزيادة تواجد تل أبيب العسكري في أفريقيا، والتأثير الإسرائيلي المحتمل على الموقف السوداني من قضية حلايب وشلاتين[1].

3- محاربة الإرهاب ومواجهة التهديدات الأمنية النابعة من القرن الأفريقى:

يعتبر القرن الأفريقي كجزء من شرق أفريقيا من أكثر المناطق المعرضة للتهديدات الأمنية، فتصاعدت التحديات الأمنية، وبات الاضطراب وعدم الاستقرار مرادفاً لمنطقة القرن الأفريقي لعقود. فتسبب اندلاع النزاعات والصراعات بين دول المنطقة من جهة، وهشاشة الأوضاع الداخلية بسبب الظروف الاقتصادية، والصراعات القبلية والإثنية من جهة أخرى. حتى أصبحت المنطقة (وخاصة الصومال بعد سقوط نظام سياد برى وانهيار الدولة عام 1991) تمثل حاضنة للإرهاب ومصدر لتهديد بعض دول الجوار مثل كينيا وأوغندا. وهو ما يشكل في بعد آخر تهديداً للمصالح المصرية[2].

وتضم خريطة التنظيمات والجماعات الإرهابية في القرن الأفريقي وشرق أفريقيا عدداً من التنظيمات من أهمها: اتحاد المحاكم الإسلامية، وحركة شباب المجاهدين، والحزب الإسلامي، وتنظيم الدولة الإسلامية "داعش" في الصومال، وحركة الجهاد الإسلامي الإريترية، وجيش الربLRALord's Resistance Army. ورغم تعدد

1- جاد مصطفي البستاني ومحمد السيد محمد، "أثر التطبيع السوداني – الإسرائيلي على الأمن القومي المصري"، **م. س. ذ.**

2- أحمد عبد الفتاح محمد عسكر، السياسة المصرية تجاه القرن الأفريقي منذ عام 2011، مع دراسة حالة سياسة مصر تجاه كل من إثيوبيا وإريتريا، **م. س. ذ.**، ص 78.

التنظيمات الإرهابية في منطقة القرن الأفريقي إلا أن حركة شباب المجاهدين – التي ينتشر نشاطها في الصومال ودول الجوار وخاصة كينيا وأوغندا – تظل التنظيم الإرهابي الأخطر والأنشط، فقد نفذت الحركة خلال الفترة ما بين عامي 2007 و 2018 عدداً كبيراً من العمليات الإرهابية والتي تقدر بـ 1923 عملية إرهابية راح ضحيتها 5233 شخص، حيث كان العام 2017 هو الأكثر دموية حيث لقى 1470 شخص مصرعهم نتيجة تنفيذ الحركة 372 عملية إرهابية في الصومال فقط، وفي عام 2018 على الرغم من انخفاض وتيرة العمليات الإرهابية إلا أن حركة الشباب ماتزال مسؤولة عن 91% من ضحايا العمليات الإرهابية في الصومال[1].

ثالثاً: المصالح الرئيسية Major Interests المصرية في منطقة القرن الأفريقى:

1-المصالح السياسية:

تعزيز الوجود المصري ودورها الإقليميفي المنطقة: وتستهدف مصر إعادة رسم حدود دورها الإقليميفي شرق أفريقيا، فيعتبر الوجود المصريفي منطقة القرن الأفريقي والبحر الأحمر الاستراتيجية وسيلة فعالة لتأمين مصالحها الوطنية.على الصعيد السياسي تسعى مصر لبناء علاقات ثنائية قوية مع دول الإقليم من خلال الآليات الدبلوماسية، والتنموية، والأمنية العسكرية[*][2]. وعلى الصعيد العسكري، عززت مصر

1- سامي السيد أحمد، "أثر ظاهرة الإرهاب على التكامل الإقليمي الأفريقي: ودور الترتيبات العسكرية الإقليمية في مجابهة الإرهاب"، **مجلة الدراسات الأفريقية** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الدراسات الأفريقية العليا، مج 44، ع 4، أكتوبر2022)، ص 464.

[*] ويمكن التركيز في إقامة العلاقات الثنائية/ التحالفات الإقليمية على الدول الهامة في المنطقة ومحيطها الإقليمي (الصومال، وجيبوتي، وأوغندا، وكينيا، وبوروندي)، واستغلال حالة عدم الارتياح لدى تلك القوى بسبب تصاعد الدور الإثيوبي خصماً من أدوارها في المنطقة، وتستهدف مصر من وراء تعزيز تلك العلاقات مواجهة الدور الإثيوبي المتصاعد في القرن الأفريقي وتحجيمه.

2- بسمة سعد، "السياسة المصرية تجاه إقليم شرق أفريقيا.. المحددات والآليات والتحديات"، **ترندز للبحوث والاستشارات**، 2 سبتمبر 2021. متاح على الرابط https://tinyurl.com/yc2bbucn

من قدراتها البحرية وافتتحت سعت مصر قيادة الأسطول البحري الجنوبي الجديدة، ويتولى الأسطول الجنوبي مسؤولية البحر الأحمر بما في ذلك مضيق باب المندب الذي يعتبر مصلحة استراتيجية. وقد تم تجهيز الأسطول مؤخرًا بسفن حديثة، بما في ذلك سفن هجومية[1].

إعادة مصر إلى محيطها الأفريقي: حيث يؤكد الدستور المصري لعام 2014 والمعدل في عام 2019 في ديباجته على الهوية الأفريقية لمصر، ذلك أنه وصف مصر بأنها "رأس أفريقيا المُطل على البحر المتوسط، ومصب أعظم أنهارها"، كما أكد الدستور على الدور التاريخي لمصر في مساندة حركات التحرر في أفريقيا[2]. فأفريقيا تمثل لمصر مجالها الحيوي ومن ثم اعتبرت السياسة الخارجية المصرية أن موضوع إعادة التأكيد على الهوية الأفريقية لمصر، أحد أهم الأهداف والمصالح التي تسعى مصر لتحقيقها. كما تسعى مصر إلى تعزيز وضعيتها كشريك وحليف هام لدول القارة، وداعم ومدافع عن المصالح الأفريقية في المحافل الدولية والإقليمية، وقد أثمرت الجهود المصرية في هذا المضمار إلى تمثيل مصر للقارة الأفريقية من خلال مقعد غير دائم في مجلس الأمن الدوليUNSC، وذلك بعد فترة انقطاع قاربت العقدين، وتوليها رئاسة الاتحاد الأفريقي عام 2019[3].

زيادة مساحة التفاهم وقنوات التواصل بين مصر ودول إقليم شرق أفريقيا والقرن الأفريقي[4]: وتستهدف مصر من هذا التواصل والتفاهم تحقيق عدداً من الأهداف: على رأسها السعي لبناء علاقات أكثر استقراراً مع دول شرق أفريقيا بشكل عام،

1- Neil Melvin, "The New ExternalSecurity Politics of TheHorn of Africa Region", **SIPRI Background Paper** (Stockholm: Stockholm International Peace Research Institute, No. 2, April 2019), p. 11.

2- جريدة الوقائع المصرية، **دستور جمهورية مصر العربية**، ع 14، 19يناير 2019، ص 1، 2.

3- أسامة محمد عباس، "الدور المصري في أفريقيا بعد ثورة 30 يونيو 2013م"، **مجلة الدراسات الأفريقية** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الدراسات الأفريقية العليا، مج 44، ع 3، يوليو 2022)، ص 4.

4- بسمة سعد، "السياسة المصرية تجاه إقليم شرق أفريقيا.. المحددات والآليات والتحديات"، **م. س. ذ.**

وعلاقات مستقرة (أقل حدة) مع إثيوبيا لتفادى أي أزمات أو تصعيد يضر بالمصالح المصرية، والتركيز في العلاقات على القضايا التي تستحوذ على اهتمام مصر وتشكل شواغل للسياسة المصرية. ودعم مشروعات التعاون المائي المشتركة، ومقاومة التطرف والإرهاب.

السعي لإقامة نظام إقليمي فعال، يضم دول إقليم شرق أفريقيا والقرن الأفريقي لتعزيز الأمن الإقليمي، وتبادل الخبرات، وتقديم المعاونة المصرية في القطاعات محل الاهتمام الأفريقي منها البنية التحتية، والصحة، والكهرباء، وغيرها. وتحقيق مكاسب اقتصادية كثمرة لهذا التفاهم والتواصل، وذلك بالاستفادة من المنطقة كسوق واعدة للمنتجات المصرية، خاصة وأن منطقة شرق أفريقيا تضم الثلاثة اقتصادات الأكثر نمواً في القارة وهي اقتصادات رواندا وإثيوبيا وتنزانيا.

تحقيق المصالح السياسية من خلال الوجود الفاعل والحفاظ على الاستقرار في المنطقة[1]: ويمثل حرص مصر على إقامة علاقات ثنائية متينة، وبذل جهودها المتواصلة لتحقيق استقرار وأمن منطقة القرن الأفريقي، مُنطلق للسياسة الخارجية المصرية تجاه منطقة القرن الأفريقي ودولها، فالسعي المصري لتحقيق هذا الاستقرار والأمن يمثل أحد المداخل الرئيسية للسياسة الخارجية المصرية، ودافع أساسي للتحركات المصرية في المنطقة.كما أن الوجود المصريفي المنطقة سيعطى مصر الفرصة للاشتراك في إعادة الترتيبات المتعلقة بالوجود الأجنبي في المنطقة، وذلك بالتعاون والتنسيق مع القوى الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة والصين.

ويمكن لهذا التنسيق أن يتم من خلال عدة آليات منها اتفاقيات التجارة، وجهود مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية. كما أن الوجود وفاعلية التحركات في المنطقة سوف يمكن مصر من مواجهة النفوذ المتصاعد للقوى الإقليمية الأخرى، وبما يؤدى إلى تحقيق مصالحها السياسية.

1- حمدي عبد الرحمن حسن، "الصعود المصري وأمن القرن الأفريقي"، **آفاق استراتيجية** (القاهرة: رئاسة مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ع 3، يونيو 2021)، ص 5.

2-المصالح الاقتصادية المصرية في القرن الأفريقى:

في مجال التجارة والاستثمار: تمثل منظمة السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا كوميسا Common Market for Eastern and Southern Africa COMESA إطاراً للتعاون الاقتصادي المصري مع دول القرن الأفريقي والتي يمثل سكانها ما يزيد عن 27% من سكان دول السوق، وتسعى مصر لزيادة حجم تجارتها مع دول القرن الأفريقي، وهذا يشمل كلاً من الواردات والصادرات من السلع والخدمات. وتمثل الصين وجنوب أفريقيا والهند وتركيا والولايات المتحدة أبرز المنافسين التجاريين للصادرات المصرية داخل أسواق الكوميسا ومن ضمنها دول القرن الأفريقي[1].

من جهة أخرى، من التطورات الإيجابية التي يمكن لمصر البناء عليها في تحركها، توقيع زعماء يمثلون ستة وعشرين دولة أفريقية في شرم الشيخ في يونيو 2015 اتفاقاً تاريخياً بإعلان قيام منطقة التجارة الحرة الثلاثية TFTATripartite Free Trade Area بطول القارة من "الكاب إلى القاهرة"، وتتألف المنطقة من ثلاث تكتلات اقتصادية، وهي تجمع شرق أفريقيا East African Community EAC، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ساداك Southern African Development Community SADAC، والسوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا كوميسا COMESA، حيث يبلغ إجمالي سكان تلك التجمعات الثلاثة حوالى 625 مليون نسمة[2].

وتدرك مصر الأهمية الاستراتيجية لمنطقة القرن الأفريقي بشكل عام وجيبوتي بشكل خاص، ومن هذا المنطلق، كانت الزيارة التي قام بها الرئيس السيسي إلى جيبوتي في

1- **سلسلة تعزيز العلاقات التجارية لمصر مع دول العالم،** "فرص تعزيز العلاقات التجارية بين مصر والسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا)" (القاهرة: رئاسة مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ع 2، يوليو 2021)، ص 17.

2- حمدي عبد الرحمن، "المصالح المصرية والواقع المتحول في منطقة القرن الأفريقي"، **م. س. ذ.**، ص 7.

نهاية مايو 2021، كأول رئيس مصري يزور البلاد. واستهدفت الزيارة تطوير آفاق التعاون بين البلدين في مختلف القطاعات، منها الاستثمار والتجارة، والبنية التحتية، والصحة ومكافحة الفكر المتطرف، ونقل الخبرات المصرية في مجال البترول والغاز والثروة المعدنية، بالإضافة الى التعاون في المجال العسكري والأمني. كما شملت الزيارة توقيع عدداً من الاتفاقيات الهامة، في مجالات: بناء الوحدات السكنية، وربط الموانئ، ومشروعات الاستزراع السمكي وإزالة العشوائيات. وفي سبيل تعزيز العلاقات التجارية تم افتتاح مكتب تمثيل تجاري لمصر في جيبوتي، كما تم الموافقة على تسيير رحلات جوية مباشرة معها لتسهيل حركة الركاب والبضائع. وكان قد تم الإعلان في نوفمبر 2019 عن إقامة منطقة لوجستية حرة في جيبوتي، تستهدف تعزيز العلاقات وتطوير التعاون التجارية بين البلدين[1].

كما عُقد في سبتمبر 2019 منتدى الأعمال المصري الصومالي، والذي هدف إلى تأسيس شراكة استراتيجية بين البلدين، حيث أكدت مصر حرصها على تعزيز الاستثمارات في الصومال، ودراسة إنشاء مشروعات مشتركة مع الصومال في قطاعات الأدوية ومستلزمات البناء والمنتجات الغذائية الحيوانات الحية واللحوم[2].

كما يمثل التعاون في مجال الطاقة أحد المجالات الواعدة للتعاون المصري مع كل من الصومال وجيبوتي. كما تولى مصر أهمية خاصة لعلاقاتها بالصومال، فقد شهدت العلاقات المصرية الصومالية على الصعيد الاقتصادي حالة من النمو في ظل وجود إرادة سياسية لدعم التعاون بين البلدين في مختلف المجالات. ووفقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فقد زاد حجم التبادل التجاري بين البلدين خلال النصف الأول من عام 2024 بنسبة 88% مقارنة بالنصف الأول من عام 2023، ليصل الى 59 مليون دولار (وهو على الرغم من محدوديته إلا أنه يمثل بداية لا بأس

1- بسنت جمال، "المنطقة اللوجستية.. نقطة اهتمام مشتركة بين مصر وجيبوتي"، **المرصد المصري**، 2 يونيو 2021. متاح على الرابط https://marsad.ecss.com.eg/56645/

2- **الهيئة العامة للاستعلامات**، "مصر والصومال"، 25 أغسطس 2024. متاح على الرابط https://tinyurl.com/36t489xx

بها للعلاقات الاقتصادية بين البلدين). كما حرصت مصر دوماً على مساندة الصومال خلال الأزمات، بتقديم المساعدات الإنسانية للمتضررين من النزاعات والكوارث الطبيعية، هذا فضلاً عن تقديم الدعم في مجالات التعليم والصحة مثل بناء المدارسوالمستشفيات، ومجال البنية التحتية مثل مياه الشرب والصرف الصحي[1].

في مجال تأمين الاحتياجات المصرية من الموارد الطبيعية، تمثل القارة الأفريقية مصدراً للمواد الخام الرخيصة، والتي تُشكل أهمية لمشروعات التنمية الصناعية المصرية، وتذخر منطقة القرن الأفريقي بمخزون وفير من الموارد الطبيعية الهامة، فإثيوبيا والصومال تتميزان بتوفر قدرات زراعية وحيوانية كبيرة، كما يتوفر بإريتريا ثروات معدنية بجانب إمكاناتها الزراعية، وجيبوتي رغم عدم وجود ثروات طبيعية إلا أن موقعها الاستراتيجي هو الأكثر تميزاً في القرن الأفريقي[2]، ومصر مهتمة باستغلال تلك الموارد والإمكانات من خلال الشراكات والسعي لتحقيق المنفعة المتبادلة مع دول المنطقة.

في مجال الزراعة والثروة السمكية، تسعى مصر لمواجهة التحديات التي تواجه قطاع الزراعة بها، من خلال لتوسيع قاعدة التعاون وتوثيق عراها مع الدول الأفريقية وخاصة دول القرن الأفريقي وشرق أفريقيا حيث تسعة مصر للاستفادة من الإمكانات الكبيرة غير المستغلة مياه وأراضي صالحة للزراعة. فأنشأت مصر مزرعة نموذجية مع إريتريا عام 2018، كما قامت مصر في الجوار من منطقة القرن الأفريقي بإنشاء مزرعة مدينة بومبي Pompeii في أوغندا، وأمدت مصر كلا المزرعتين بالمعدات والخبراء وتأتى تلك المشروعات كجزء من التوجه المصري لإنشاء مزارع في القارة

1- هبة المُعز، "تداعيات زيارة الرئيس الصومالي لمصر وتأثيرها على العلاقات المصرية الصومالية"، **أفروبوليسي**، 28 أغسطس 2024. متاح على الرابط: https://tinyurl.com/5f8c9986

2- محمود صلاح جاويش، "جيوبولتيك القرن الأفريقي الأهمية والأبعاد"، **دراسات سياسية** (إسطنبول: المعهد المصري للدراسات، 8 سبتمبر 2021)، ص ص 30، 34، 37.

الأفريقية والقرن الأفريقي وذلك كما تقدم مصر المساعدة والتدريب الفني للمزارعين في المنطقة[1].

كما تتطلع مصر للاستثمارفي صيد الأسماك في منطقة القرن الأفريقي،التي تتمتع بسواحل كبيرة ومخزون سمكي وفير، وكانت مصر قد قدمت تدريبًا فنيًا ومعدات للصيادين في الصومال[2]، كما أن التعاون في مجال الثروة السمكية أيضاً من الموضوعات المطروحة للتعاون بين مصر وإريتريا، وذلك مع استكشاف فرص تربية الأحياء المائية وتجهيز الأسماك في المنطقة[3] .

في البنوك والتمويل، تنظر مصر باهتمام إلى تحقيق مصالحها والمساعدة في التنمية الاقتصادية في دول القرن الأفريقي من خلال توسيع خدماتها المصرفية والمالية، بما يخدم تحقيق الأهداف الاقتصادية المصرية، على سبيل المثال، قامت البنوك المصرية بافتتاح فروع لها في دول القرن الأفريقي، حيث قام البنكالأهلي المصريفي عام 2009 بافتتاح فروعًا في إثيوبيا منها العاصمة أديس أبابا[4]، كما قام البنك في عام 2010 بفتح تسهيلات ائتمانية مع ستة بنوك إثيوبية، هذا بالإضافة إلى إجراء تسهيلات ائتمانية مع عدداً من البنوك في دول حوض النيل، والتي استهدفت في

1- محمود دسوقي، "خبرات مصر الخضراء تجوب القارة.. موارد إفريقيا الزراعية سلة العالم الغذائية"، **بوابة الأهرام**، 20 يناير 2022. متاح على الرابط:
https://gate.ahram.org.eg/News/3273391.aspx

2- صفاء عزب، "أهميةالاستثمار في الثروة السمكية بالصومال لحل أزمة الغذاء والبطالة"، **الصومال اليوم**، 29 أبريل 2023. متاح على الرابط https://tinyurl.com/3buw3x9r

3- آية خطيب عطا الله نصر،"العلاقات المصرية – الإريترية منذ 1993م"، **المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية الاقتصادية والسياسية**، 13 يوليو 2021. متاح على الرابط:
https://democraticac.de/?p=76096

4- إسماعيل حماد، "الأهلي يقود الاستثمارات الزراعية المصرية في إثيوبيا"، **جريدة المال**، 17 نوفمبر 2009. متاح على الرابط https://tinyurl.com/2sjz7pmj

الأصل في ذلك الوقت تمويل افتتاح مشروعات زراعية لتحقيق جزء من الأمن الغذائي للشعب المصري[1].

ومؤخراً، في عام 2023 وقعت مصر والصومال اتفاق للتعاون في القطاع المصرفي بين الدولتين، ويوفر هذا الاتفاق التواجد المصرفي المصري في الصومال من جهة، وقيام مصر بتقديم الدعم الفني للصومال في مجالات الإدارة المالية العامة والضرائب والجمارك[2]، كما أن بنك مصر على وشك افتتاح فرع للبنك في جيبوتي تليها الصومال، والذي يأتي في إطار تعزيز العلاقات التجارية وتوفير التمويل للمشروعات في الصومال وجيبوتي[3].

وتواجه المصالح الاقتصادية المصرية في القرن الأفريقى عدداً من التحديات:

التنامي الكبير للدور الإثيوبي في المنطقة، تسعى إثيوبيا من خلال حرصها على لعب دور فاعل في منطقة القرن الأفريقي وشرق أفريقيا الى تأكيد مكانتها كقوة إقليمية، والذي برز من خلال حرص أديس أبابا على لعب دور الوسيط في العديد من المشكلات الإقليمية، منها الوساطة الإثيوبية في الصراع الداخلي في جنوب السودان، واستضافة العاصمة الإثيوبية في يونيو 2018 المحادثات بين سلفاكير ورياك مشار، هذا فضلاً عن الجهود الإثيوبية للتهدئة بين إريتريا وجيبوتي[4]. لكن على الجانب الآخر، فإن للنظام الإثيوبي أنشطة مُزعزعة للاستقرار الإقليمي في المنطقة وخاصة في

1- **المصري اليوم**، "رئيس البنك الأهلي: تسهيلات ائتمانية مع بنوك دول حوض النيل.. وتمويل التجارة مع إثيوبيا بالاتفاق مع 6 مصارف"، 10 يناير 2010. متاح على الرابط: https://www.almasryalyoum.com/news/details/18581

2- محسن عبد الرازق، "تعاون مصريصومالي مشترك في تطويرالمنظومات المالية"، **المصري اليوم**، 11 فبراير 2023. متاح على الرابط:https://www.almasryalyoum.com/news/details/2816267

3- **مجلة اتحاد المصارف العربية**، "بعد جيبوتي بنك مصر تعتزم التواجد في الصومال وكوت ديفوار وكينيا" (بيروت: اتحاد المصارف العربية، ع 500، يوليو 2022)، ص 58.

4- رانيا حسين خفاجة، "السياسة الخارجية لإثيوبيا تجاه القرن الأفريقي"، **الملف المصري** (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ع 51، نوفمبر 2018)، ص 20.

الصومال، حيث لا يمكن فهم السلوك الإثيوبي تجاه الصومال إلا في سياق سعيها للحفاظ على الصومال فريسة لمعادلة الحكومة المركزية الهشة والأقاليم المتنافرة معها. ولعل مما يبرهن على ذلك قيام إثيوبيا بالإقدام على توقيع اتفاق مع إقليم أرض الصومال، تعترف إثيوبيا بموجبه بالإقليم كدولة مستقلة نظير حصولها على منفذ على البحر الأحمر كخطوة لإقامة قاعدة بحرية تجارية على مقربة من ميناء بربرة (على مسافة 20 كم) بعقد لمدة 50 عام[1].

الهشاشة الأمنية وعدم الاستقرار، أصبحت الصراعات الممتدة وعدم الاستقرار وانتشار الجماعات الإرهابية في بعض دول المنطقة – وعلى رأسها الصومال – سمة مميزة للقرن الأفريقي، وتحدياًومؤثراً على المصالح الاقتصادية المصرية في المنطقة، فأدى الصراع الدائر في الصومال إلى صعوبة استثمار الشركات المصرية في البنية التحتية، أو الموارد الطبيعية في البلاد[2]. ولمواجهة تلك التحديات، تحتاج مصر إلى تعزيز دبلوماسيتها الاقتصادية وجهودها في المنطقة، والتي تشتمل على بناء علاقات أقوى مع دول القرن الأفريقي، وتشجيع التنوع الاقتصادي، بالإضافة إلى العمل مع المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي AU والإيجاد IGAD لتعزيز التعاون الاقتصادي والتكامل الإقليمي في القرن الأفريقي[3].

الظروف السياسية التي مرت بها مصر خلال الفترة السابقة، والظروف الاقتصادية الحالية، أثرت حالة عدم الاستقرار السياسي التي مرت بها الدولة المصرية خلال الفترة ما بين عامي 2011 و 2013 بشكل كبير على الحضور المصري والقدرة على التأثير في منطقة القرن الأفريقي، خاصة في ظل حالة الانكفاء على الذات، وتراجع أولوية

1– أحمد عسكر، "النمط التدخلي الإثيوبي في قضايا وأزمات منطقة القرن الأفريقي"، **مجلة الدراسات الأفريقية** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الدراسات الأفريقية العليا، مج 46، ع 2، أبريل 2024)، ص760.

2- Dr. Amani El Taweel, **op. cit.**, p. 1.

3- عبد المعطي أبوزيد و رمضان قرني ود سمر إبراهيم (وآخرون)، **مصر في أفريقيا** (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، ط 2، مايو 2022)، ص 5.

الدائرة الأفريقية لصالح دوائر إقليمية أخرى. ولكن حقيقة الأمر، إن تراجع الحضور المصري كان قد بدأ منذ عام 1995 واستمر حتى عام 2011 وما استتبع هذا التراجع من إهمال مصري لأفريقيا، وعدم القدرة على تقدير ثقل وأهمية البعد الأفريقي للأمن القومي المصري[1].

وصاحبت حالة عدم الاستقرار تلك أزمة اقتصادية تستمر آثارها حتى الآن، تتمثل بشكل كبير في العجز المالي، وتراجع واردات السياحة، وحالة الركود في الإنتاج، وأزمة العملات الأجنبية وتراجع قيمة الجنيه المصري، وهو ما زاد على الجانب الآخر من الحاجة الى التوجه الى القارة الأفريقية ومن ضمنها القرن الأفريقي[2]. أدت تلك المقدمات الى نتائج كان من أبرزها تراجع قدرة مصر على الحضور والتنافس مع غيرها من القوى الدولية والإقليمية الأخرى في منطقة القرن الأفريقي، وبالتالي تراجع الدور المصري لصالح قوى إقليمية أخرى نظراً لتفاوت القدرات الاقتصادية، ذلك أن القوى الكبرى والإقليمية تُسخِر إمكاناتها الاقتصادية كمدخل لتعزيز نفوذها داخل القارة والمنطقة، من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية ودعم مشروعات البنية التحتية وتقديم القروض والمنح والاستثمار الأجنبي المباشر FDI[3].

التحديات التي تواجه التبادل التجاري، لم يمثل حجم التجارة المصرية مع دول أفريقيا جنوب الصحراء (ومن ضمنها دول القرن الأفريقي) خلال العقد الثاني من القرن العشرين سوى 3% فقط من حجم التجارة المصرية، كما انخفضت قيمة الصادرات المصرية لتلك الدول بنسبة 8.1% خلال نفس الفترة، وهو ما يتناقض بشكل تام مع التوجه الاقتصادي المصري نحو الجنوب كأحد مرتكزات النهضة الاقتصادية المصرية المستهدفة[4].

1- أسامة محمد عباس، **م. س. ذ.**، ص 12.

2- حمدي عبد الرحمن، "الدور الأفريقي لمصر: التحديات والآفاق"، **مجلة دراسات شرق أوسطية** (الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، مج 27، ع 105، صيف 2023)، ص 97.

3- David Butter, "Egypt and the Gulf Allies and Rivals", **Research Paper** (London: Chatham House, Apr. 2020), p. 25.

4- حمدي عبد الرحمن، "المصالح المصرية والواقع المتحول في منطقة القرن الأفريقي"، **م. س. ذ.**، ص 7.

وتعرضت دراسة أعدها مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء في يوليو من عام 2021 دراسة بعنوان "فرص تعزيز العلاقات التجارية بين مصر والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا)" (ومن ضمنها دول القرن الأفريقي الأربعة) في أحد أجزائها الى تحديات التصدير لدول الكوميسا COMESA، حيث قسمت تلك التحديات الى أربع تحديات رئيسية: **الأول، غياب الدعم اللوجستي،** حيث يتأثر مستوى التبادل التجاري بمستوى تقديم الخدمات اللوجستية مثل كفاءة التخليص الجمركي، نوعية التجارة والبنية التحتية المتعلقة بالنقل، سهولة ترتيب الشحنات بأسعار تنافسية، وكفاءة الخدمات اللوجستية، وغيرها. **الثاني، ارتفاع تكلفة النقل،** حيث ترتفع تكاليف نقل البضائع من مصر الى دول القرن الأفريقي (كجزء من دول الكوميسا) عن نظيرتها من الصين والهند وجنوب أفريقيا وذلك بسبب ضآلة حجم الصادرات المصرية الى المنطقة، وما يستتبع ذلك من تحمل البضائع تكاليف إضافية قد تصل في بعض الأحيان الى ما يزيد عن 400%. **الثالث، تعدد المنافسين وصعوبة الدخول الى الأسواق،** حيث فرض الوجود الأجنبي في المنطقة حقيقة وجود العديد من المنافسين الدوليين والإقليميين، هذا بخلاف صور من التدخل القسري للصين والبنك الدولي من خلال تقديم المنح والقروض، والإتحاد الأوروبي من خلال توفير التمويل الذي يُسهل التبادل التجاري بينها وبين دول التجمع ومنها القرن الأفريقي. أنشطة التمويل. **الرابع، قصور دور القطاع المصرفي والبنوك،** حيث تقل أعداد أفرع البنوك المصرية في المنطقة، بالإضافة الى ندرة العملات الأجنبية في بعض الدول، نقص التسهيلات الائتمانية، والافتقار الى آليات تمويل الصادرات وبالتالي ارتفاع مخاطر عدم السداد. بالإضافة الى عدم وجود نظام تأميني يمكنه تغطية الائتمان على الصادرات[1].

من جهة أخرى، ووفقاً للوثيقة التحليلية الصادرة عن الاتحاد الأفريقي في دورته العادية الثانية عشرة في فبراير عام 2009، والتي كانت بعنوان "تنمية البنية التحتية في أفريقيا: النقل والطاقة"، فإن جُل القارة الأفريقية (وعلى رأسها القرن الأفريقي) تعانى من

1- سلسلة تعزيز العلاقات التجارية لمصر مع دول العالم، **م. س. ذ.**، ص ص 33 – 35.

قصور هائل في البنية التحتية في مجالات النقل والطاقة والاتصالات والإنترنت، عند مقارنتها بباقي مناطق العالم، وأن تطوير تلك البنية التحتية ضرورياً بشكل مُلح لتسهيل الاندماج والتكامل مع الاقتصاد العالمي[1].

المطلب الثانى: تأثير التنافس الأمريكى الصينى في منطقة القرن الأفريقى على المصالح الوطنية المصرية:

أولاً: تأثير التنافس الأمريك بالصينى في القرن الأفريقى على المصالح المائية المصرية:

أثرت حالة التنافس بين الولايات المتحدة والصين بشكل عام بالسلب على المصالح المائية المصرية، حيث وفرت حالة الاستقطاب الناتجة عن التنافسلإثيوبيا الدعم والغطاء اللازمين للاستمرار في المراوغة واستكمال المشروع، وذلك في ظل محورية دور إثيوبيا في استراتيجية كلٍ من الولايات المتحدة والصين في المنطقة. ولكن مع الأخذ في الحسبان أنه ليس من مصلحة واشنطن أو بكين وصول أزمة سد النهضة إلى مرحلة الصراع بين مصر وأثيوبيا، فالحل السلمى أو بالأحرى عدم التصادم يصب في خانة المصالح الأمريكية والصينية في المنطقة[2].

وانطلق الموقف الأمريكى في الأزمة من مجموعة من المعطيات أهمها:

حالة التنافس الأمريكي الصيني في القرن الأفريقي: ساعدت حالة التنافس بين الولايات المتحدة والصين وتصاعد حالة الاستقطابفي المنطقة، والدعم الصيني لإثيوبيا، على تبنى الإدارات الأمريكية على اختلاف توجهاتها الموقف المصري (ولو ظاهرياً). لكن حقيقة الموقف الأمريكي لا يمكن تفسيره إلا في سياق الدعم لإثيوبيا حيث دأبت الولايات المتحدة الى حجب المعلومات وصور الأقمار الصناعية عن المفاوض

1- الأمانة العامة للاتحاد الأفريقي، "**وضع خطة العمل ذات الأولوية لبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا بالإتحاد الأفريقي من 2021-2030**"، أديس أبابا، مايو 2020، ص 1.

2- Nima Khorrami, "The GERD dispute could set a blueprint for China-US collaboration", **London School of Economic and Political science LSE**, 18 May 2021. Available at https://eprints.lse.ac.uk/111241/1/Africa_2021_05_18_the_gerd_dispute.pdf

المصري، وأنها لم تكن جادة في التوصل الى تسوية للأزمة، كما أن واشنطن لم تضغط على أديس أبابا بشكل فعاللحلحلة الأزمة[1]. إلا أن حالة التنافس الأمريكي والصين قد أفرزت وضعاً أعطى إثيوبيا مزايا استراتيجية هامة، فحقيقة أن إثيوبياهي أكبر دولالقرن الأفريقي والفاعل الرئيسيفي الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة جعلت من استقرارها أمر حتمي، كما أن تزايد النفوذ الصيني والروسي في المنطقة قد جعل من إثيوبيا دولة لا ترغب واشنطن في أن تتركها لبكين (على الرغم من امتعاضواشنطن من تقاربها مع بكين أو موسكو)، بل وضرورة مساعدة الحكومة الإثيوبية على الأخذ بمقاليد الأمور[2].

إثيوبيا حليف استراتيجي هام للولايات المتحدة: على الرغم من التحالف الاستراتيجي القديم بين إثيوبيا والولايات المتحدة في المنطقة، لكن لم تمنع تلك الأهمية واشنطن من الضغط على أديس أبابا، ولكن تبقى الضغوط الأمريكية داخل إطار سياسة العصا والجزرة، وبما لا يسمح لأديس أبابا بشق عصا الطاعة، أو بانفلات زمام السيطرة عليها من يد واشنطن. لذا فيمكن رؤية أن سد النهضة قد أعطى فرصة لأمريكا للضغط على إثيوبيا لم تكن إدارة ترامب الجمهورية لتفوتها، ولكن ساعد وصول الديمقراطيين وإدارة بايدن للبيت الأبيض –خاصة مع إدراكهم لأهمية الدور الإثيوبي – على إعطاء إثيوبيا هامش مناورة لتقليل التوجه الإثيوبي صوب الصين، وفي نفس الوقت، سَعَىَ الديمقراطيون للاستفادة من ضغوط الإدارة السابقة لتعزيز المصالح الأمريكية، وتقوية موقف الشركات الأمريكية في مواجهة نظيرتها الصينية[3].

1- أيمن شبانة، "مفاوضات تسوية أزمة سد النهضة المخاطر المحتملة.. ومسارات التحرك المصري"، **م. س. ذ.**، ص 228.

2- Emily Estelle, "Ethiopia’s Strategic Importance: US National Security Interests at Risk in the Horn of Africa", **Statement before the House Committee on Foreign Affairs** (Washington D.C.: American Enterprise Institute AEI, 12 Sep. 2018), p. 3.

3- نور الدين عبدا، "سد النهضة: بين إرث ترامب وبراغماتية بايدن"، **ورقات تحليلية** (الدوحة: شبكة الجزيرة الإعلامية، مركز الجزيرة للدراسات، 29 نوفمبر 2020)، ص 7.

إدارة ملف سد النهضة في إطار ملفات أخرى تتعلق بالدور المصريفي الشرق الأوسط: نتيجة الإدراك الأمريكي لأهمية ملف المياه بالنسبة لمصر، فسر غير واحد من المحللين الدعم الأمريكي"المُعلن" للموقف المصريفي الأزمة، بأنه يستهدف في باطنه مقايضة المصالح المائية المصرية بترتيب الأوضاع السياسية في منطقة الشرق الأوسط وفقاً للرؤية الأمريكية/ الإسرائيلية[1].

وعلل أصحاب هذا الرأي دعم إدارة الرئيس الأمريكيترامب للموقف المصري، بل وربما رغبتها في إحداث اختراق نوعى في ملف سد النهضة، في بداية عام 2020، برغبتها في ضمان التأييد المصري لصفقة القرن التي كانت الإدارة الأمريكية بصدد الإعلان عنها حينئذ، والتي كان ترامب يعول عليها انتخابياً بشكل كبير في مسعاه لإعادة انتخابه لفترة رئاسية ثانية[2].

بينما انطلق الموقف الصينى من أزمة سد النهضة من مجموعة من المعطيات، أهمها:

حالة التنافس الأمريكي الصيني في القرن الأفريقي: نظراً للأهمية الجيوسياسية الكبيرة لإثيوبيا في منطقة القرن الأفريقي، وبعد أن كانت إثيوبيا حليفًا وثيقًا للولايات المتحدة لعقود طويلة، أدى تزامن تصاعد النفوذ الاستراتيجي الصيني في إثيوبيا مع فقدان العلاقات الأمريكية معها لزخمها الى تصاعد حدة التنافس بين واشنطن وبكين للفوز بإثيوبيا. فحرصت الصين على وصول العلاقات الصينية الإثيوبية الى مرحلة الشراكة الإستراتيجية، خاصة في ضوء تراكم الديون الصين لدى إثيوبيا ومشاركة إثيوبيا في مبادرة الحزام والطريق BRI حيث أنها مُكَوِن هام في المبادرة. ومن هنا فإن إثيوبيا تعتبر حليفاً هاماً للصين لا يمكنالاستغناء عنه،وفي نفس الوقت تدرك الصين أن إثيوبيا

1- هالة السيد الهلالي، "الأمن المائي المصري: دراسة في التهديدات والمخاطر وآليات المواجهة 'سد النهضة نموذجاً'، **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مج 20، ع 2، أبريل 2019)، ص 114.

2- نور الدين عبدا، **م. س. ذ.**، ص 5.

كانت ومازالت حليف لا يمكنالاستغناء عنه بالنسبة للولايات المتحدة، ووسط تلك الحالة من التنافس تدرك الصين أن تخلى بكين عن أديس أبابا سيؤدى بلا شك إلى تقاربها بشكل اكبر مع واشنطن، وهو ما تحرص الصين على عدم حدوثه[1].

الشراكة الاستراتيجية بين الصين وإثيوبيا: شهدت العلاقات بين البلدين منذ نشأتها في القرن الماضي حالة مستمرة من التطور، حتى وصلت العلاقات بين البلدين إلى مرحلة الشراكة الاستراتيجية. ومن جهة أخرى، لطالما وقفت الصين إلى جوار الحكومة الإثيوبية، خاصة في أزماتها الداخلية. في نفس الوقت، دعمت إثيوبيا الصين في أزمة كورونا على كافة الأصعدة، حيث استمرت رحلات الخطوط الجوية الإثيوبية إلى المطارات الصينية في أوج الأزمة، كما تكفلت إثيوبيا باستخدام خطوطها الجوية لنقل مساعدات كورونا المُقدمة من الصين إلى الدول الأفريقية، وفقاً للتنسيق مع مركز الاتحاد الأفريقي للوقاية ومكافحة الأوبئة[2].

إسقاط موقف نهر ميكونج Mekong River على نهر النيل: ينطلق التعامل الصيني معأزمة سد النهضة في أحد جوانبه من إسقاطهالموقف نهر ميكونج ذو الأهمية الاستراتيجية الكبيرة للصين على موقف نهر النيل. وينبع نهر ميكونج من إقليم التبت، ويمر بإقليم يونان الصيني، ثم يمر بلاوس، وميانمار، وتايلاند، وكمبوديا، وفيتنام مكوناً دلتا نهر ميكونج، ثم يصب في بحر الصين الجنوبي. وتدعم واشنطنفي أزمة نهر ميكونجدول الممر والمصب ضد بكين دولة المنبع[3]، ومنذ بداية القرن

1- Abysinia Kasu, "How Ethiopia's Civil War Exacerbates Strategic Competition Between the U.S. and China", American Security Project ASP, 3 October 2022. Available at. https://www.americansecurityproject.org/how-ethiopias-civil-war-exacerbates-strategic-competition-between-the-u-s-and-china/

2- Lukas Fiala, "Why Ethiopia's Fate Matters to China", **Italian Institute for International Political studies**, 26 Nov. 2021. Available athttps://tinyurl.com/4anadtdj

3- **At a Glance**, "Water disputes in the Mekong basin" (Brussels: European Parliament, European Parliamentary Research Service EPRS, Apr. 2018), p. 1.

الحالي، أقامت الصين عدداً من السدود عند منابع النهر بدعوى خفض حِدة الجفاف الناتج عن التغيرات المناخية، والتي بُنيت بإجراءات أحادية دون التشاور مع دول الممر أو المصب[1].

ويشكل النهر ساحة هامة للتنافس بين الولايات المتحدة والصين، حيث بدأت واشنطن مبادرة جماعية للتعاون بين دول المنطقة، وكالت واشنطن الانتقادات اللاذعة لأسلوب إدارة الصين لمنابع النهر، في نفس الوقت تسعى دول المنطقة للحفاظ على التوازن في علاقاتها ما بين واشنطن وبكين حيث تخشى دول المنطقة انعكاس التنافس الأمريكي الصيني عليهم بالسلب[2].

الاستثمارات الصينية في مشروع سد النهضة، فرغم النفي الصيني، فقد شاركت الصين الى جانب عدداً من القوى الدولية الأخرى على رأسها إيطاليا في عملية بناء سد النهضة الإثيوبي. فقد انتهت شركة صينية وهي شركة Sino-Hydro Corporation من بناء سد تاكيزي على نهر عطبرة عام 2009، كما قامت البنوك الصينية وفقاً لتقارير بتمويل توربينات توليد الطاقة الكهرومائية للسد وما يلزمها من معدات كهربية بمبالغ قيمتها 1.8 مليار دولار، بينما حصلت شركة سالينيا مبريجيلو Salini Impregilo الإيطالية على عقد بناء للسد، بعد أن قامت ببناء سد تانا–بيليس، كما حصلت شركة Tratos Cavi SPA الإيطالية على حق توريد الكابلات اللازمة للسد. كما قامت شركة نوربلان–نوركونسلت Norplan-Norconsult النرويجية بعمل دراسة الجدوى للمشروع[3]. كما حصلت شركات فرنسية على حق توريد توربينات ومولدات

1- Nadia Dhia Shkara, "Water conflict on the Mekong River", **International Journal of Contemporary Research and Review**, Vol. 9, issue 6, Jun 2018, pp. 20473- 20474. ISSN 0976 – 4852. Available at https://www.researchgate.net/publication/325572144_Water_conflict_on_the_Mekong_River

[2] **إنتريجونال للتحليلات الإستراتيجية**، "صراعات النهر :أبعاد التنافس الأمريكي الصينيفي إقليم "ميكونج"، 10 مايو 2023. متاح على الرابط https://tinyurl.com/48s8zcj4

[3] أد صبحي على قنصوه، م. س. ذ.، ص 205.

محطة الطاقة المائية، والإشراف على المعدات الكهرومائية للمشروع. هذا بخلاف مليار دولار قدمه بنك الاستيراد والتصدير الصينيExim للمساعدة في إقامة خطوط نقل الاحتياجات من والى السد والذي تولته شركة "State Grid of China Electric Power Equipment and Technology SGCC" الصينية، واشتراك العديد من الشركات الصينية في أعمال بناء السد مثل "China Gezhouba Group" بعقد قيمته 40.1 مليون دولار، وشركة"Voith Hydro Shanghai" بعقد قيمته 113 مليون دولار[1].

واتسم الموقف الصيني "المُعلن" من أزمة سد النهضة بشكل عام بالتوازن، حيث أكد المندوب الصيني تشانغ غيون Zhang Jun في جلسة مجلس الأمن لمناقشة الأزمة أن "بلاده تتفهم شواغل مصر والسودان وإثيوبيا، لكن يجب أن تُحل الأزمة بالمفاوضات"، مشيراً إلى أن سد النهضة يمكن أن يكون "مشروعاً للتعاون الأفريقي"، إلا أن المواقف الصينية والروسية لم يلقيا ترحيباً مصرياً، ووصفت بأنها مُخيبة للآمال ومُنحازة لإثيوبيا، فيما وصف العديد من المراقبين الموقف الصينيفي مجلس الأمن بأنه كان أضعف من الموقف الروسي. لكن بشكل عام، في ظل غياب ضغط دولي حقيقي على إثيوبيا، وتَمَتُّع أديس أبابا بعلاقات قوية مع واشنطن وبكين، لا يوجد ما يجبر إثيوبيا على التفاوض أو الالتقاءمع مصر في نقطة اتفاق[2].

وعلى الرغم من الصعوبة النظرية لاضطلاع الصين بدور فاعل ومحايد في أزمة سد النهضة، أدى وصول الأزمة إلى طريق مسدود إلى إعادة التساؤل حول إمكانية اضطلاع الصين بهذا الدور، خاصة في ظل ترحيب أمريكي بتلك الوساطة، وبعد نجاح بكين في الوساطة بين السعودية وإيران وإعادة العلاقات بينهما. ووفقاً لمحللين،

1() هايدي الشافعي، "الصين وإثيوبيا.. مصالح متبادلة"، المرصد المصري، 12 أكتوبر 2020. متاح على الرابط https://marsad.ecss.com.eg/42134/

2- فتحية الدخاخني، "ما حدود تدخل الصين وروسيا في أزمة سد النهضة؟ تقديرات متباينة بشأن قدرتهما على دفع المفاوضات"، **صحيفة الشرق الأوسط**، 11 ديسمبر 2022. متاح على الرابط https://tinyurl.com/44tkc7wt

تسعى واشنطن من وراء ترحيبها بالدور الصيني في الأزمة إلى الحفاظ على مصالحها دون أن يُثقَل كاهلها بجهد سياسي في ملف ملتهب كسد النهضة، والاستفادة من احتمال قدرة الصين على حل الموقف، بجانب اختبار استعداد بكين لمخالفة نمط سلوكها التاريخي في الأزمات الإقليمية التي دائماً ما تلتزم فيها الصين بالحياد والحفاظ على علاقات متوازنة مع كافة الأطراف. ومما دفع أيضاً الى ذات التساؤل ما تمتلكه بكين من أوراق ضغط تتمثل في علاقات مع أطراف الأزمة في مختلف المجالات، فضلاً عن استثمارات ومشروعات تقدر بالمليارات في إثيوبيا ومصر والسودان، الأمر الذي يجعل الصين الطرف الدولي الأجدر بالاضطلاع بدور الوسيط في الأزمة[1]. لكن تبقى رغبة الصين في القيام بدور فاعل، وحَمْل إثيوبيا على التفاوض، والتوصل الى حل سلمي، مرهوناً بحساباتها الاستراتيجية في منطقة القرن الأفريقي وأفريقيا.

ثانياً: تأثير التنافس الأمريك بالصينى في القرن الأفريقى على المصالح الحيوية المصرية:

1- تأثير التنافس الأمريكى الصينى على أمن البحر الأحمر وجهود مكافحة الإرهاب:

على الرغم من تلاقى المصالح الاستراتيجية الأمريكية الصينية في الحفاظ على أمن الملاحة في البحر الأحمر إلا أن التنافس الاستراتيجي بين القوتين في المنطقة وخاصة في ظل الوجود الصيني المتزايد في المنطقة قد أفرز حالة من التوتر، خاصة مع قرب القاعدة العسكرية الصينية في جيبوتي من قاعدة كامب ليمونير العسكرية الأمريكية. وفَرَضَ الوجود الصيني في مضيق باب المندب، وقدرته المتزايدة على بسط سيطرته على الممرات المائية الاستراتيجية، تحديات طويلة المدى على صانع القرار في واشنطن[2]. كما أنتج التنافس الاستراتيجي بين القوتين في إقليمي البحر الأحمر والقرن الأفريقي فرصاً يمكن وصفها بأنها قصيرة المدى، وتحديات ذات آثار ممتدة.

1- أماني الطويل، "هل من دور صيني في أزمة سد النهضة؟"، **موقع مصر 360**، 18 مارس 2023. متاح على الرابط https://tinyurl.com/y567hjep

2- **USIP Senior Study Group Report**, "China's Impact on ConflictDynamics inthe Red Sea Arena" (Washington D.C.: United States Institute of Peace, No. 3, Apr. 2020), pp. 4- 5.

الفرص:

يمكن اعتبار الاستجابة النسبية للتهديدات الأمنية التي تواجه إقليمي البحر الأحمر ومنطقة القرن الأفريقي خلال العقود الماضية ثمرة لحالة التنافس بين القوى الدولية خاصة الولايات المتحدة والصين[1]، وتتمثل أهم الفرص فيما يلى:

الحد من ظاهرة القرصنة: أدت الجهود الدولية بمشاركة الولايات المتحدة والصين – على الرغم من عدم إمكانية الفصل فيما إذا كانت مكافحة القرصنة هدفاً للتواجد الدولي في المنطقة أم أنه وسيلة للقوى الدولية لتعزيز تواجدها – إلى تراجع ملحوظ لظاهرة القرصنة البحرية واختطاف السفن في خليج عدن وقبالة السواحل الصومالية، والتي بلغت (237) هجمة في نهاية عام2011، حتى وصلت في عامى 2015 و2016 إلى (36) حادثة فقط، ومما يُعزى إليه هذا التراجع هو تنسيق جهود المراقبة بين الأطراف الإقليمية والدولية. من جهة أخرى استطاعت الصين من خلالها حضورها في منطقة القرن الأفريقي ودوله المشرفة على البحر الأحمر والمحيط الهندي لمكافحة القرصنة أن تقوى وتدعم مناطق نفوذها وأن تحمى استثماراتها[2].

محاربة الإرهاب: تعتبر محاربة الإرهاب أحد أهم أهداف تواجد القوى الدولية وخاصة الولايات المتحدة في المنطقة، ومما لا شك فيه أن الضربات التي شنتها الولايات المتحدة والقوى الدولية على التنظيمات الإرهابية في الصومال وخاصة حركة شباب المجاهدين قد أدت إلى تراجع نسبى في أنشطتها، رغم استمرار وجودها. وتسعى الولايات المتحدة والصين من خلال تواجدها العسكري إلى تأمين مصالحهما، التي تتلاقى مرحلياً مع عدد من المصالح المصرية على المدى القصير، وأهمها تأمين الملاحة في البحر الأحمر والمحيط الهندي وبحر العرب[3].

1- أماني الطويل، "تحولات القرن الأفريقي بين المستجدات والتداعيات"، **بقلم خبير** (القاهرة: رئاسة مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ع 13، 15 يوليو 2021)، ص 9.

2- جمال عبد الرحمن رستم، "التنافس الإقليمي والدوليفي البحر الأحمر وأثره على أمن الدول المتشاطئة"، **م. س. ذ.**، ص 39.

3- **المرجع السابق نفسه.**

التحديات:

تشكل الأنشطة التي تقوم بها القوتين لتعزيز نفوذهما في البحر الأحمر ومنطقة القرن الأفريقي تحدياً للمصالح الوطنية المصرية على المدى المتوسط والبعيد، وتتمثل أهم التحديات في الآتى:

السعي لتعزيز الوجود في المناطق الحساسة، والموانئ المسيطرة: بهدف التحكم والسيطرة على حركة الملاحة الدولية، والتي يُنظر إليها بشكل كبير أنها خطوة في سبيل الحصول على مزايا استراتيجية، تمكنها من دعم ومساندة أي توجهات عسكرية في المستقبل. فالولايات المتحدة كقوة مسيطرة بنفوذها على البحر الأحمر والمنطقة لفترة طويلة تواجه سياستها تحديات كبيرة لإحداث التوازن مع الصين التي استطاعت الوجود بقوة على الساحة الإقليمية والدولية خلال العقدين الماضيين، حيث باتت بكين لاعباً رئيسياً خاصة في ظل إطلاقها مبادرة الحزام والطريق BRI[1].

تفعيل سياسات التحالفات والمحاور بالمنطقة: على مدى ما يقرب من عقدين من الزمن، أدى الوجودالأجنبي المتزايد في القرن الأفريقي إلى زيادة الهشاشة الأمنية بها. كما أدى انتشار القواعد والمنشآت العسكرية وزيادة الوجود البحري من خلال اتفاقيات أمنية ثنائية متعارضة الى إخضاع دول المنطقة الى حسابات جيوسياسية وسياسات أمنية مرتبطة بمصالح الدول الكبرى لم تلك الدول تكن طرفاً فيها. كما أنتج العجز عن إدارة المصالح المتضاربة للوجود العسكري الأجنبي المتنامي في البحر الأحمر عدداً من التحديات من أهمها التبعية والتشرذم والدخول كجزء في سياق المنافسة الأمنية الأوسع واستدعاء أجواء الحرب الباردة[2].

وبشكل عام، تهدف السياسات الأمريكية والصينية في المنطقة إلى تحقيق مصالحها بشكل قد يتعارض مع مصالح وأهداف باقي الأطراف الإقليمية بالمنطقة، مما زاد من

1- **المرجع السابق نفسه.**

2- Neil Melvin, "Managing the NewExternal Security Politicsof The Horn of AfricaRegion", **SIPRI Background Paper** (Stockholm: Stockholm International Peace Research Institute, No. 3, Apr. 2019), pp. 11- 12.

هشاشة الإقليم الأمنية، كما زادت حساسية المنطقة للاستقطاب بين دولها وما يستتبعه من نتائج أبرزها زيادة التوترات بين دول الإقليم، والحروب بالوكالة، والتوترات الداخلية[1].

فرض ترتيبات أمنية جديدةلا تتماشى مع المصالح المصرية: وذلك باستغلال القوى الدولية لنفوذها (خاصة الولايات المتحدة) بهدف تهيئة المجال للهيمنة والسيطرة على البحر الأحمر، ودعم أدوار القوى غير العربية مثل إسرائيل، بما يحقق لها مزايا استراتيجية في إطار حالة التنافس[2].

زيادة مخاطر حدوث احتكاك عسكري يكون البحر الأحمر مسرحاً له: والذي قد يحدث (بقصد أو بغير قصد) أو بسبب أزمة ناتجة عن سوء تقدير، الأمر الذي يؤدى في النهاية إلى زيادة حدة التوتر بين الولايات المتحدة والصين، وزيادة الانتشار العسكري في الإقليم، وهو ما يمثل تهديداً حاداً للمصالح المصرية[3].

احتمال تأثر البحر الأحمر بتصاعد حدة التنافس بين الولايات المتحدة والصين في مسارح أخرى: رغم الاتفاق بين القوتين على تأمين الملاحة في البحر الأحمر كهدف مشترك "معلن"، وفقاً لحسابات وتوازنات جيوسياسية في المنطقة ومسارح التنافس الأخرى، ولكن قد يدفع التوتر بين واشنطن وبكين في أحد النقاط الساخنة في العالم إحدى الدولتين للتأثير على أمن الملاحة في البحر الأحمر، بغرض افتعال أزمة لتوريط الطرف الآخر أمام العالم. كما قد يدفع تراجع نفوذ أحد الدولتين في المنطقة إلى استهداف مصالح الطرف الآخر بأعمال عدائية (مخابراتية، غير نمطية، ...)، خاصة مع توفر تلك القدرات لدى الدولتين، والتي تؤدى في النهاية إلى التأثير على سلامة الملاحة البحرية، والمصالح المصرية[4].

1- جمال عبد الرحمن رستم، "التنافس الإقليمي والدولي في البحر الأحمر وأثره على أمن الدول المتشاطئة"، **م. س. ذ.**، ص 37.

2- لواء أح سمير أحمد بدوي، "تحديات عولمة البحر الأحمر"، **م. س. ذ.**

3- جمال عبد الرحمن رستم، "التنافس الإقليمي والدولي في البحر الأحمر وأثره على أمن الدول المتشاطئة"، **م. س. ذ.**، ص 37- 38،47.

4- **المرجع السابق**، ص 47.

المخاطر البيئية، وتنتج عن اعتبار الدولتين المنطقة والبحر الأحمر ساحة لتجارب واختبارات الأسلحة، في ظل غياب الرقابة الدولية، والممارسات غير الخاضعة للأُطر الدولية المنظمة لتلك الأنشطة، وهو ما قد يؤثر بيئياً على البحر الأحمر وسلامة الملاحة فيه[1].

2- تأثير التنافس الأمريكيالصينيعلى أمن السودان:

للولايات المتحدة والصين مصالح متعددة في السودان حيث تمثل السودان ساحة أخرى للتنافس بين القوتين، فعلى الرغم من التعارض المنطقي للمصالح الأمريكية والصينية نتيجة زيادة حدة التنافس بين واشنطن وبكين في أفريقيا بشكل عام، ووجود اختلافات جوهرية حول تصور الحل النهائي لأزمة السودان، إلا أن الطرفان يتفقان ويتشاركان الرؤية حول مجموعة من النقاط – تتلاقى مع المصالح المصرية بشكل كبير – أهمها:

أولاً، التأكيد على دعم الجهود الرامية لبدء المفاوضات.

ثانياً، الحيلولة دون توسع دائرة الصراع لتشمل أطرافاً إقليمية أخرى بما يهدد الأمن في القرن الأفريقي، والبحر الأحمر، وشمال أفريقيا، ومنطقة جنوب الصحراء المضطربة بالأساس.

ثالثاً، أهمية الاستقرار الاقتصادي، وإعادة تقويم الاقتصاد السوداني على المدى الطويل بما يحقق المصالح الأمريكية والصينية[2].

رابعاً، التخوف من حدوث كارثة إنسانية بسبب استضافة السودان مئات الآلاف من لاجئى تيجراي على أراضيها، ومخاطر تصاعد موجات نزوح اللآجئين السودانيين لدول الجوار.

1- **المرجع السابق نفسه.**

2- **وحدة دراسات الصين مركز الإمارات للدراسات**، "الانتظار في المقعد الخلفى: الصين والصراع العسكرى في السودان"، 3 مايو 2023. متاح على الرابط https://tinyurl.com/eutcntra.

خامساً، وهو الأهم، لا تريد الدولتان إفساح المجال أمام التنظيمات والجماعات المتطرفة لتجد لها ملاذاً آمناً في السودان، خاصة مع الرمزية التى تمثلها السودان للجماعات الإرهابية، حيث أنها استضافت أسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة ما بين عامى 1990 و1996، كما أن نشاط حركة الشباب الصومالى من جديد في القرن الأفريقي واحتمال تمددها الى السودان من شأنه زعزعة الاستقرار وتهديد أمن المنطقة والبحر الأحمر، ومناطق أخرى من القارة. من جهة أخرى، تتزايد المخاوف من احتمال عودة تيار الإسلام السياسي للسلطة في الخرطوم خاصة بعد تحالف عدد من القوى الإسلامية والإعلان عما يعرف بـ "التيار الإسلامى العريض"[1].

ومنذ تطور الأحداث في عام 2019، والإطاحة بالبشير، رأى العديد من الخبراء أن الولايات المتحدة لم يكن ليعنيها من يحكم السودان، مدنياً كان أم عسكرياً، ديمقراطياً كان أم ديكتاتورياً، طالما كان يحقق المصالح الوطنية الأمريكية، وأن موضوع الديمقراطية والحكم المدني في الحسابات الأمريكية هى وسيلة وليست غاية، فكانت الولايات المتحدة أكثر ميلاً لتقاسم سلطة يقوم على التوازن بين المكون العسكري والمدني[2].

وفي أبريل 2023، وبعد انزلاق الموقف في السودان الى مرحلة الصراع المسلح بين الجيش السوداني بقيادة البرهان، وميليشيا الدعم السريع بقيادة حمديتى، تدرج الموقف الأمريكي من الإدانة والمطالبة بوقف العنف الى تبنى مبادرات لوقف القتال بالتعاون مع السعودية[3]. هذا في الوقت الذى لم تخالف الصين ما دأبت عليه سياستها

1- المركز الأوروبى لدراسات مكافحة الإرهاب والإستخبارات،**م. س. ذ.**

2- بهرام عبد المنعم، "واشنطن تضغط لحل أزمة السودان.. سباق مصالح أم 'هاجس فوضى'؟"، **وكالة أنباء الأناضول**، 3 فبراير 2022. متاح على الرابط https://tinyurl.com/6xxbhjz4.

3- أكرم السيد، "تهديدات محتملة.. انعكاسات الأوضاع في السودان على المصالح الأمريكية"، **مركز شاف SHAF للدراسات المستقبلية وتحليل الأزمات والصراعات للشرق الأوسط وأفريقيا**، 29 مايو 2023. متاح على الرابط https://tinyurl.com/ycy4dbm5

الخارجية من التزام الحياد في الصراعات الداخلية، فسعت بكين الى الحفاظ على مصالحها الاقتصادية، ودعت الى أهمية التوصل الى حل سلمى واستعادة الاستقرار[1].

لكن على الجانب الآخر، يبقى هناك تخوف لدى البعض من أن يؤدى زيادة التنسيق والتعاون بين الولايات المتحدة والصين في إطار حرص القوتان على استقرار السودان – كدولة هامة ومؤثرة في استقرار إقليم شرق أفريقيا – الى تقسيم السودان الى مناطق نفوذ بين الدولتين.

ثالثاً: تأثير التنافس الأمريكىالصينى على المصالح الرئيسية المصرية في القرن الأفريقى:

أوجد تشعب مجالات ومظاهر التنافس بين الولايات المتحدة والصين في المنطقة عدداً من الفرص والتحديات الحالية والمحتملة للمصالح المصرية في المنطقة:

أولاً: الفرص الحالية والمحتملة التي يمثلها التنافس الأمريكيالصينيللمصالح الرئيسية المصرية في القرن الأفريقي:

الفرص الحالية:

ساعدت مساهمة الصين في تنفيذ مشروعات البنية التحتية في دول القرن الأفريقي – كجزء من مبادرة الحزام والطريق BRI، خاصة مشروعات تطوير الموانئ والطرق، والمناطق الحرة، والتي باتت أحد ركائز العلاقات بين دول القرن الأفريقي والصين – في التغلب على جزء من التحديات التي تواجه المصالح الاقتصادية المصرية في المنطقة، مثل ضعف البنية التحتية والاتصالات، التي وعلى الرغم من تركيز الصين في إنشائها على خدمة مصالحها بشكل أساسي، إلا أنها بلاشك ستكون مفيدة لكافة الدول[2].

1– دينا لملوم، **م. س. ذ.**

2- Mukesh Shankar Bharti, "The Development of China’s Economic Cooperation in the Horn of Africa: Special Reference to the Belt and Road Initiative", **African Journal of Economics, Politics and Social Studies** (Toruń, Poland: Wmarszałek publishing group, Dec. 2022), p 18.

بالإضافة الى التغلب النسبي على ظاهرة القرصنة البحرية في خليج عدن وقبالة السواحل الصومالية نتيجة استقرار الأوضاع في الصومال، ونتيجة للجهود الدولية، والتيقد يرى البعض أن الهدف منها لم يكن إلا تكريس الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة، وأن القضاء على القرصنة بشكل تام لن يكون ممكناً إلا من خلال عودة الاستقرار للصومال[1].

الفرص المحتملة:

المردود الإيجابي المحتمل على الاقتصاد المصري من انضمام مصر لمبادرة الحزام والطريق BRI، نظراً لمحورية مصر في المبادرة الصينية بموانئها على البحر الأحمر والبحر المتوسط وقناة السويس. فلقد أعطى تراجع الدور الأمريكي، وتخليه عن منطقة الشرق الأوسط والقرن الأفريقي والبحر الأحمر الفرصة للصين لملئ هذا الفراغ الاستراتيجي، من خلال مبادرة الحزام والطريق BRI أكبر البرامج الجيوسياسية طموحاً[2]. كما لا يجب أن نُغفل أيضاً، احتمال وجود فرص ومنافع اقتصادية مصرية محتملة في إطار مبادرة إعادة بناء عالم أفضل B3W التي أعلنتها الولايات المتحدة "حال تنفيذها"، والتي جاءت في إطار سعى الولايات المتحدة لاحتواء التمدد الصينيفي القرن الأفريقي وأفريقيا والعالم، وكمبادرة مضادة لمبادرة الحزام والطريق BRI، وذلك في ظل ما بات يعرف بـ "حروب البنية التحتية" بين الولايات المتحدة والصين وعلى الرغم من المشكلات البنيوية وحالة عدم اليقين التي تعترى مآلات تنفيذ مبادرة B3W، ومصادر تمويلها، إلا أن "تنافس المبادرات" بين الولايات المتحدة والصين يمثل في

1- ياسر أبوحسن، "القرصنة البحرية في القرن الأفريقي وتداعياتها الأمنية على المنطقة العربية"، **المجلة العربية للدراسات الأمنية AJSS** (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مج 23، ع 3، ديسمبر 2018)، ص 329.

2- لواء أح د مصطفي كامل محمد السيد، "السيناريوهات المستقبلية لأمن البحر الأحمر"، في ندوة مشتركة حول التطورات في منطقة القرن الأفريقي وأمن البحر الأحمر: التطورات الأخيرة في القرن الأفريقي، **م. س. ذ.**

جـوهره فـرص للمزيـد مـن الاسـتثمارات والمسـاعدات للـدول المُعرضـة للاسـتقطاب الصيني[1].

مـن جهـة أخـرى، تـؤدى النتـائج الحاليـة والمحتملـة للضـربات لجهـود القـوى الدوليـة والإقليمية وخاصة الولايات المتحدة ضد التنظيمات الإرهابية في منطقة القرن الأفريقي (وفي مقدمتها حركة شباب المجاهدين)، إلى إحداث تراجع نسبى في حدة الأعمال الإرهابية[2]. وهو ما ينعكس بالإيجاب على قدرات دول المنطقة في مواجهة التحديات الأمنية، ويؤدى إلى تحسن البيئة الأمنية بشكل عام في القرن الأفريقي. ومما لا شك فيه أن أي تحسن في البيئة الأمنية وإن كان بطيء يُنظر إليه أنه يصب في خانة المصالح الوطنية المصرية. وأن تصاعد صراع الهيمنة يمكن أن يؤدى إلى تعزيز حالة عدم الاستقرار الداخلي والإقليميفي المنطقة خاصة في السودان والصومال[3].

ثانياً: التحديات الحالية والمحتملة التي يمثلها التنافس الأمريكي الصيني للمصالح الرئيسية المصرية في القرن الأفريقي:

التحديات الحالية:

أفرز التنافس الأمريكي الصيني في منطقة القرن الأفريقي عدداً من التحديات، من أهمها:

أدى التنافس بين الولايات المتحدة والصين في القرن الأفريقي، وحرص كل منهما على الفوز بإثيوبيا، أكبر دول المنطقة والدولة القائدة فيها، من قدرات إثيوبيا السياسية والاقتصادية، وزاد من دورها الإقليمي، حيث كانت إثيوبيا الرابح الأكبر من تلك الحالة

1- ياسر هلال، "B3W'بمواجهة 'الحزام والطريق'حروب البنية التحتية"، **الاقتصاد والأعمال**، 6 أكتوبر 2021. متاح على الرابط https://tinyurl.com/yu33az6d

2- نهاد أحمد مكرم عبدالصمد، "الإرهاب وتحديات التنمية المستدامة في منطقة القرن الأفريقي"، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد** (بنى سويف: جامعة بنى سويف، كلية السياسة والاقتصاد، ع 4، أكتوبر 2012)،ص 142.

3- Gerald M. Feierstein, "The Impact of Middle East Regional Competition on Security and Stability in the Horn of Africa", **Policy Paper** (Washington D.C.: Middle East Institute, Aug. 2020), p. 5.

التنافسية، فحصلت على مزايا اقتصادية، وزادت قدراتها، حتى باتت إثيوبيا محور اهتمام الصين للحفاظ على مصالحها في القرن الأفريقي[1]، والدولة المتمتعة بالدعم الأمريكي وراعية مصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية والمحافظة عليها في المنطقة، والتي لا ترغب واشنطن في فقدانها[2].

كما أن بناء القوى الدولية والإقليمية علاقاتها مع دول القرن الأفريقي يكون بشكل كبير بالخصم من العلاقات العربية/ المصرية معها– مع الأخذ في الاعتبار أن مصالح تلك الدول (حتى العربية منها) غير متسقة لدرجة بعيدة مع المصالح المصرية – حيث سعت الدول المتنافسة الى تعزيز علاقاتها مع دول المنطقة من خلال عقد الاتفاقيات وإقامة القواعد العسكرية، وزيادة التبادل التجاري[3]. وهو ما جعل دول القرن الأفريقي تصل الى حالة من التَشَبُع من النفوذ الأجنبي، حتى بات استعدادها لتقبل المزيد من النفوذ محدوداً، ولكن تظل الصومال هي بوابة مصر للتواجد في منطقة القرن الأفريقي نظراً لوجود العديد من الروابط التي تربط مصر بالصومال، فكانت مصر بالنسبة للصومال دائماً حليف يمكن الوثوق به[4].

من جهة أخرى، قلل التنافس بين القوى الدولية وعلى رأسه التنافس الأمريكي الصيني من جهة، والتنافس بين القوى الإقليمية من جهة أخرى، من فرص الاقتصاد المصري في التواجد على الساحة في منطقة القرن الأفريقي، نظراً لحجم التحديات الاقتصادية التي تواجه مصر. هذا في الوقت الذى بات القرن الأفريقي محط أنظار

1- Lukas Fiala, **op. cit.**

2-**The U.S. Department of State Office of the Spokesperson**, "The United States and Ethiopia: A Long-Term Partnership", 14 Mar. 2023. Available at: https://www.state.gov/the-united-states-and-ethiopia-a-long-term-partnership/

3- شريفة فاضل محمد مصطفى، "التنافس الدولي وتأثيره على العلاقات العربية الأفريقية 2010–2017"، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد** (بنى سويف: جامعة بنى سويف، كلية السياسة والاقتصاد، ع 1، ديسمبر 2018)، ص 119.

4– الهيئة العامة للاستعلامات، **م. س. ذ.**

المستثمرين من القوى الدولية الفاعلة مثل الولايات المتحدة والصين والهند وروسيا والاتحاد الأوروبي وغيرها، والقوى الإقليمية الأخرى مثل تركيا والسعودية والإمارات وغيرها، وما يجمع كل تلك القوى هو الاهتمام بالاستثمار في القرن الأفريقي والبحث عن النفوذ[1].

ويرى الباحث أن التنافس قد خلق بيئة تنافسية تحتاج مصر فيها لإمكانات اقتصادية وموارد مالية ضخمة تمكنها من بناء علاقات اقتصادية قوية وراسخة مع دول المنطقة، وهو ما يُفرز مزيداً من التحديات التي تواجه تحقيق المصالح الوطنية المصرية. من جهة أخرى، يؤثر التنافس الأمريكي الصيني في القرن الأفريقي – خاصة في ظل التمدد الاقتصادي الصيني المتزايد، وسعى الولايات المتحدة لاحتواء هذا التمدد واللحاق به – سلباً على فرص حصول الاقتصاد المصري على نصيب مُعْتَبَر في أسواق المنطقة، فبجانب التفاوت الاقتصادي الكبير بين قدرات الاقتصاد المصري مقارنةً بنظيره الأمريكي أو الصيني أو بعض القوى الإقليمية، فإنه نتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية، وما استتبعها من آثار أنهكت الاقتصاد الوطني، تقلصت أدوات التأثير المتاحة في يد الإدارة المصرية للتوسع والمنافسة الاقتصادية، وما قد يستتبع هذا من تراجع محتمل للنفوذ المصري بالمقارنة ببعض القوى الأخرى.

التحديات المحتملة:

ويؤدى التنافس الأمريكي الصيني في القرن الأفريقي الى بروز عدد من التحديات المحتملة، من أهمها:

تزايد الضغوط السياسية الأمريكية على مصر والدول العربية للإسراع في عملية التطبيع مع إسرائيل ودمجها في محيطها الإقليمي، وذلك بسبب الضغط الذي تمثله شبكة العلاقات السياسية والاقتصادية التي تقوم بكين بنسجها في منطقة الشرق الأوسط (شديدة الاتصال والتأثير في منطقة القرن الأفريقي) على الولايات المتحدة وإسرائيل،

1-Abdinor Hassan Dahir, "Foreign Engagements in the Horn of Africa: Diversifying Risks and Maximising Gains", **Discussion Paper** (Istanbul: TRT World Research Centre, Mar. 2019), p. 5

خاصة فيما يتعلق بالرؤية السياسية والأمنية للمنطقة، وموقف إسرائيل الإقليمي فيها. يأتي ذلك في إطار مواجهة التحرك الصينيالذي يسعى إلى تفريغ الوجود العسكري والأمنيالأمريكي في المنطقة من مضمونه، وخاصة بعد نجاح بكين في إحداث تقارب سعوديإيراني، وبالتبعية بين السعودية ونظام الحوثي ذراع إيران في منطقة جوار القرن الأفريقي، وأبرز نتائجه التي تتمثل في تراجع الحاجة العربية للحماية الأمريكية، وافتقاد عملية التطبيع العربيالإسرائيلي زخمها، والذي كان أحد أهم روافده الاصطفاف العربي مع إسرائيل في نفس الخندق في مواجهة إيران[1].

من جهة أخرى، قد يؤدى تطور الحالة التنافسية في القرن الأفريقي الى تعرض مصر لضغوط أمريكية تستهدف إجبارها على تقليص علاقاتها مع الصين، حيث تنظر واشنطن بقلق إلى علاقات القاهرة وبكين، خاصة في إطار مبادرة الحزام والطريق BRI، فحذر تحليل نشره منتدى "فكرة" التابع لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى Washington Institute for Near East Policy، من تصاعد النفوذ الصيني في مصر "الذي بات لا تخطئه العين"، ولفت التحليل النظر إلى استطلاع رأي أجراه المركز المصري لبحوث الرأي العام "بصيرة" عام 2015، جاءت فيه الصين كأكثر دولة غير عربية صديقة لمصر، وإسرائيل ثم الولايات المتحدة كأكثر الدول عداوة لمصر. كما لفت التحليل النظر إلى أن الاستثمارات الصينية في مصر زادت بمعدل317% خلال الفترة ما بين عامي 2017 – 2022، بينما انخفضت الاستثمارات الأمريكية في مصر بنسبة 31% في نفس الفترة. من جهة أخرى تفوقت الصين على الولايات المتحدة كشريك تجاري لمصر، كما زاد الوجود الصيني على الساحة المصرية في العديد من المجالات[2].

1- محمد مكرم بلعاوي، "مستقبل الصراع الصيني الأمريكي على العالم الإسلامي ومساراته"، **موقع عربي21**. متاح على الرابطhttps://tinyurl.com/bdfjbvhv

2- محمد ماهر ومحمد فريد، "تنامي النفوذ الصيني في مصر: الدلائل والعواقب"، **منتدى فكرةFikra Forum**، 27 أبريل 2023. متاح على الرابط

هذا فضلاً عن، تأثُر مصر بالجهود الأمريكية لمواجهة مبادرة الحزام والطريق BRI، من خلال مواجهة مصر التحديات الناتجة عن الممرات الاقتصادية الجديدة في المنطقة والتي تستبعد مصر، والتي تأتى في إطار التنافس بين واشنطن وبكين. ومثال ذلك، "الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا India-Middle East and Europe Economic Corridor IMEC"، والذي أعلنت عنه الولايات المتحدة في سبتمبر عام 2023 خلال قمة مجموعة العشرين في الهند والذي يستهدف الحد من نفوذ الصين في المنطقة (وكسره إن أمكن)، من خلال إيجاد بديل لمبادرة الحزام والطريق BRI التي استثمرت فيها بكين مئات المليارات من الدولارات. وتسعى واشنطن من خلال تبنى هذا المشروع والمشروعات المماثلة إلى إعادة استقطاب شركاؤها في المنطقة وإبعادهم عن النفوذ الصيني، هذا على الرغم من الشكوك التي تحوم حول مدى تأثير المشروع على مبادرة الحزام والطريق[1].

وعلى صعيد آخر، تُشير التوقعات الى مواجهة مصر تحديات متصاعدة خاصة على الصعيد الاقتصادي، في ظل زيادة حدة المواجهة بين واشنطن وبكين، وما ذهب البعض إليه من أن هناك حرب باردة جديدة قيد التشكل – لن تكون كسابقتها، نظراً للتشابك الاقتصادي الكبير والمُعقد بين الولايات المتحدة والصين من جهة، وبينهما وبين اقتصادات دول العالم من جهة أخرى (فالصين ليست دولة منغلقة مثل الاتحاد السوفييتي يمكن احتواؤها بإغلاق الباب عليها)–هذا في الوقت الذي تتضاعف فيه خطورة احتمال حدوث احتكاكات وربما صراعات أمريكية صينية سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي لن تكون مصر بمنأى عنها[2].

---

https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/tnamy-alnfwdh-alsyny-fy-msr-aldlayl-walwaqb

1-Haydar Oruç, "India-Middle East and Europe Economic Corridor", **Research Gate**, Sep. 2023. Available at https://www.researchgate.net/publications/373843117_India-Middle_East_and_Europe_Economic_Corridor

2-Dr. Nadia Helmy, "Egypt-China relations after the "U.S. and Israel Policies", in the Middle East", **Modern Diplomacy**, 21 June 2021.

- **خاتمة: مستقبل تأثير التنافس الأمريكي الصينيفي منطقة القرن الأفريقي على المصالح المصرية:**

يمكن الحديث من المنظور المستقبلي للتنافس عن ثلاثة سيناريوهات رئيسية، يمكن في إطارها دراسة الانعكاسات على المصالح الوطنية المصرية كالآتى:

سيناريو استمرار التنافس والتصعيد بين الدولتين في المنطقة (التنافس التصعيدي):

وتتميز انعكاسات هذا السيناريو على المصالح الوطنية المصرية بشكل عام بالسلبية، حيث يزيد هذا السيناريو من أهمية إثيوبيا، ولا يضمن تأمين دعم إحدى الدولتين لحقوق مصر المائية، ويزيد من عدم الاستقرار وتصاعد حالة الاستقطاب في المنطقة. كما أنه ليس من المُتوقع أن تسلك الولايات المتحدة في قضايا الأمن المائي المصري سلوكاً يخالف ما دأبت عليه واشنطن من سعي لتحقيق مصالحها وإنفاذ أجندتها السياسية، والتى غالباً ما تتعارض مع المصالح المصرية.

كما يؤدى تصاعد حالة التنافس بين الدولتين الى زيادة عدم الاستقرار في إقليم البحر الأحمر، ويؤثر سلباً على سلامة الملاحة في البحر الأحمر وقناة السويس. كما لا يُتوقع أن تكون السودان إستثناءً لباقي إقليم البحر الأحمر الذي يؤدي به سيناريو التنافس التصعيدي الى المزيد من عدم الاستقرار والاستقطاب وربما التقسيم، خاصة مع تكوين السودان المهيئ للإستجابة لمحفزات عدم الاستقرار تلك.

من جهة أخرى، يُنتظر أن يؤدي سيناريو التنافس التصعيدي الى تهديد المصالح الاقتصادية المصرية التى يلزم لتحقيقها الاستقرار والتعاون وتطوير البنى التحتية. كما أنه على الصعيد السياسي، يُضعف هذا السيناريو من فاعلية السياسة الخارجية المصرية تجاه المنطقة، خاصة في ظل الضغط على مصر للاصطفاف في معسكر إحدى القوتين.

Available at Egypt-China relations after the "U.S. and Israel Policies" in the Middle East - Modern Diplomacy

سيناريو التهدئة وتعزيز التعاون بين البلدين في المنطقة:

قد يكون هذا السيناريو هو الأمثل، على الرغم من عدم واقعيته وضعف احتمالاته، فسعي كل دولة للحفاظ على مصالحها، وعدم الإضرار بمصالح الآخر يعتبر دافعاً نحو الاستقرار ونزع فتيل الأزمات التى تهدد تلك الحالة التعاونية. لكن على الجانب الآخر، يمكن أن تؤدي تلك الحالة التعاونية الى تقاسم مناطق النفوذ، وهو ما لا يصب في خانة المصالح الوطنية المصرية.

سيناريو المزج بين التنافس والتعاون، أو سيناريو "التنافس التعاوني":

ويمثل سيناريو "التنافس التعاوني" إمتداداً للحالة الراهنة للتنافس بين البلدين بما فيها من تحديات تهدد الأمن المائي المصري، خاصة مع قدرة إثيوبيا على الاستفادة من هذا الوضع للتهرب من التزاماتها، وقيام بعض دول حوض النيل بالسير على خطواتها. وهو ما يضغط بشكل كبير على مصر، خاصة في ظل ضعف تأثير المنظمات الدولية والقارية، ومحدودية الخيارات المتاحة أمام القيادة السياسية المصرية.

كما يحتوي هذا السيناريو على عدد من الفرص والتحديات: اقتصادياً، قد يكون هناك فرص ناتجة عن تحسن البيئة الاقتصادية في المنطقة، والانعكاس الايجابى لرغبة كل منهما في الاستئثار بالمنطقة. وسياسياً، يعطي هذا السيناريو للسياسة الخارجية المصرية فرصة للحفاظ على علاقات متوازنة مع الدولتين حتى مع تصاعد ضغوط واشنطن عليها، كما لا يحرم هذا السيناريو مصر من إقامة علاقات جيدة مع دول المنطقة.

- **مراجع الدراسة**

- المراجع العربية:

أولاً: الوثائق.

1- الأمانة العامة للاتحاد الأفريقي، "**وضع خطة العمل ذات الأولوية لبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا بالاتحاد الأفريقي من 2021-2030**"، أديس أبابا، مايو 2020.

2- جريدة الوقائع المصرية، **دستور جمهورية مصر العربية**، ع 14، 19يناير 2019، ص 1، 2.

ثانياً: الكتب.

1- أحمد أمل وخالد حنفي (محرران)، **سد النهضة التهديدات والمحاذير والحلول الممكنة** (القاهرة: المركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجية، أكتوبر 2019).

2- عبد المعطي أبوزيد ورمضان قرني وسمر إبراهيم (وآخرون)، **مصر في أفريقيا** (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، ط 2، مايو 2022).

3- محمود مجدي عبدالظاهر على السمان، **تأثير تغير النظام السياسى على السياسة المصرية تجاه أفريقيا** (القاهرة: المكتب العربى للمعارف، 2022).

ثالثاً: المقالات.

1- أحمد عسكر، "النمط التدخلي الإثيوبي في قضايا وأزمات منطقة القرن الأفريقي"، **مجلة الدراسات الأفريقية** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الدراسات الأفريقية العليا، مج 46، ع 2، أبريل 2024).

2- أسامة محمد عباس، "الدور المصري في أفريقيا بعد ثورة 30 يونيو 2013م"، **مجلة الدراسات الأفريقية** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الدراسات الأفريقية العليا، مج 44، ع 3، يوليو 2022).

3- أيمن شبانة، "مفاوضات تسوية أزمة سد النهضة المخاطر المحتملة.. ومسارات التحرك المصري"، **مجلة الدراسات الأفريقية** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الدراسات الأفريقية العليا، ع 42، يونيو 2017).

4- جمال عبد الرحمن رستم، "التنافس الإقليمى والدولى في البحر الأحمر وأثره على أمن الدول المتشاطئة"، **مجلة آفاق سياسية** (القاهرة: المركز العربى للبحوث والدراسات، ع 52، فبراير 2020).

5- حمدي عبد الرحمن، "الدور الأفريقي لمصر: التحديات والآفاق"، **مجلة دراسات شرق أوسطية** (الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، مج 27، ع 105، صيف 2023).

6- ----------، "المصالح المصرية والواقع المتحول في منطقة القرن الأفريقي"، **الملف المصري** (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ع 60، أغسطس 2019).

7- ----------، "الصعود المصري وأمن القرن الأفريقي"، **آفاق استراتيجية** (القاهرة: رئاسة مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، ع 3، يونيو 2021).

8- سامي السيد أحمد، "أثر ظاهرة الإرهاب على التكامل الإقليمي الأفريقي: ودور الترتيبات العسكرية الإقليمية في مجابهةالإرهاب"، **مجلةالدراسات الأفريقية** (القاهرة: جامعةالقاهرة، كلية الدراسات الأفريقية العليا، مج 44،ع4، أكتوبر2022).

9- شريفة شريفة فاضل محمد مصطفى، "الهوية الثقافية وتأثيرها على العلاقات الصينية الأفريقية"، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد** (بنى سويف: جامعة بنى سويف، كلية السياسة والاقتصاد، المجلد 11، ع 10، أبريل 2021).

10- شيماء محي الدين، "الصراع في السودان الأسباب والتداعيات والمآلات المستقبلية"، **مجلة الدراسات الأفريقية** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الدراسات الأفريقية العليا، مج 46، ع1، يناير 2024).

11- صبحي على قنصوه، "المطالب الإثيوبية في مياه النيل وتأثيرها على الأمن المائي المصري"، **مجلة الدراسات الأفريقية** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الدراسات الأفريقية العليا، ع 38، يونيو 2015).

12- **مجلة إتحاد المصارف العربية**، "بعد جيبوتي بنك مصر تعتزم التواجد في الصومال وكوت ديفوار وكينيا" (بيروت: اتحاد المصارف العربية، ع 500، يوليو 2022).

13- محمد سالمان طايع، "قضية مياه النيل في السياسة الخارجية المصرية في ضوء التحديات الراهنة"، **مجلة الدراسات الأفريقية** (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد الدراسات الأفريقية، ع 37، يناير 2015).

14- محمد عبدالخالق قشقوش، "الأمن الإقليمي وصراع النفوذعلىالممرات:استراتيجية المواجهة"، **مجلة آراء حول الخليج** (جدة: مركز الخليج للأبحاث، ع 127، يناير 2018).

15- محمود صلاح جاويش، "جيوبولتيك القرن الأفريقي الأهمية والأبعاد"، **دراسات سياسية** (إسطنبول: المعهد المصري للدراسات، 8 سبتمبر 2021).

16- نهاد أحمد مكرم عبدالصمد، "الإرهاب وتحديات التنمية المستدامة في منطقة القرن الأفريقي"، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد** (بنى سويف: جامعة بنى سويف، كلية السياسة والاقتصاد، ع 4، أكتوبر 2012).

17- هالة السيد الهلالي، "الأمن المائي المصري: دراسة في التهديدات والمخاطر وآليات المواجهة 'سد النهضة نموذجاً'، **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 20، ع 2، أبريل 2019).

18- ياسر أبوحسن، "القرصنة البحرية في القرن الأفريقي وتداعياتها الأمنية على المنطقة العربية"، **المجلة العربية للدراسات الأمنية AJSS** (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مج 23، ع 3، ديسمبر 2018).

رابعاً: الرسائل العلمية.

1- أحمد عبد الفتاح محمد عسكر، **السياسة المصرية تجاه منطقة القرن الأفريقى منذ عام 2011، مع دراسة حالة سياسة مصر تجاه كل من إثيوبيا وإريتريا**، رسالة ماجستير (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الدراسات الأفريقية، 2019).

2- سامي السيد أحمد محمد، **التنافس الأمريكى الصينى في أفريقيا منذ نهاية الحرب الباردة: دراسة خاصة بالسودان**، رسالة دكتوراة (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، قسم السياسة والاقتصاد، 2013).

خامساً: الأوراق.

1- أماني الطويل، "تحولات القرن الأفريقي بين المستجدات والتداعيات"، **بقلم خبير** (القاهرة: رئاسة مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ع 13، 15 يوليو 2021).

2- رانيا حسين خفاجة، "السياسة الخارجية لإثيوبيا تجاه القرن الأفريقي"، **الملف المصري**(القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ع 51، نوفمبر 2018).

3- نور الدين عبد الله، "سد النهضة: بين إرث ترامب وبراغماتية بايدن"، **ورقات تحليلية** (الدوحة: شبكة الجزيرة الإعلامية، مركز الجزيرة للدراسات، 29 نوفمبر 2020).

سادساً: التقارير والكتب دورية.

1- سلسلة تعزيز العلاقات التجارية لمصر مع دول العالم، "فرص تعزيز العلاقات التجارية بين مصر والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا)" (القاهرة: رئاسة مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، ع 2، يوليو 2021).

سابعاً: مصادر شبكة المعلومات.

1- إسماعيل حماد، "الأهليقود الاستثمارات الزراعية المصرية في إثيوبيا"، **جريدة المال**، 17 نوفمبر 2009. متاح على الرابط https://tinyurl.com/2sjz7pmj

2- أكرم السيد، "تهديدات محتملة.. انعكاسات الأوضاع في السودان على المصالح الأمريكية"، **مركز شاف SHAF للدراسات المستقبلية وتحليل الأزمات والصراعات للشرق الأوسط وأفريقيا**، 29 مايو 2023. متاح على الرابط https://tinyurl.com/ycy4dbm5

3- **الهيئة العامة للاستعلامات**، "مصر والصومال"، 25 أغسطس 2024. متاح على الرابط https://tinyurl.com/36t489xx

4- أماني الطويل، "هل من دور صيني في أزمة سد النهضة؟"، **موقع مصر 360**، 18 مارس 2023. متاح على الرابط https://tinyurl.com/y567hjep

5- **المصري اليوم**، "رئيس البنك الأهلي: تسهيلات ائتمانية مع بنوك دول حوض النيل.. وتمويل التجارة مع إثيوبيا بالاتفاق مع 6 مصارف"، 10 يناير 2010. متاح على الرابط https://www.almasryalyoum.com/news/details/18581

6- **المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والإستخبارات**، "ملف أمن دولي انعكاسات الفوضى في السودان على الأمن الإقليمي والدولي"، 13 مايو 2023. متاح على الرابط https://www.europarabct.com/?p=88265

7- **إنتريجونال للتحليلات الاستراتيجية**، "صراعات النهر: أبعاد التنافس الأمريكي الصينفي إقليم "ميكونج"، 10 مايو 2023. متاح على الرابط https://tinyurl.com/48s8zcj4

8- آية خطيب عطا الله نصر،"العلاقات المصرية – الإريترية منذ 1993م"، **المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية الاقتصادية والسياسية**، 13 يوليو 2021.متاح على الرابط https://democraticac.de/?p=76096

9- بسمة سعد، "السياسة المصرية تجاه اقليم شرق أفريقيا.. المحددات والآليات والتحديات"، **ترينـــدز للبحـــوث والإستشـــارات**، 2 ســبتمبر 2021. متــاح علــى الــرابط https://tinyurl.com/yc2bbucn

10- بسنت جمال، "المنطقة اللوجستية.. نقطة اهتمام مشتركة بين مصر وجيبوتي"، **المرصد المصري**، 2 يونيو 2021. متاح على الرابط

https://marsad.ecss.com.eg/56645/

11- بهرام عبد المنعم، "واشنطن تضغط لحل أزمة السودان.. سباق مصالح أم 'هاجس فوضى'؟"، **وكالـــة أنبـــاء الأناضـــول**، 3 فبراير 2022. متــاح علــى الــرابط .https://tinyurl.com/6xxbhjz4

12- جاد مصطفي البستاني، ومحمد السيد محمد، "أثر التطبيع السوداني – الإسرائيلي على الأمن القومي المصري"، **المركز الديمقراطي العربى للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية**، 25 نوفمبر 2020. متاح على الرابط

https://democraticac.de/?p=70796.

13- دينا لملوم، "تقدير موقف بعنوان السودان بين مفترق الطرق.. إلى أى مدى ستؤثر عدوى الصراع على دول الجوار؟"، **مركز شاف SHAF للدراسات المستقبلية وتحليل الأزمـات والصـراعات للشـرق الأوسـط وأفريقيـا**، 26 أبريل 2023. متاح على الرابط https://tinyurl.com/4mepcrkz

14- **المجلس المصرى للشؤون الخارجية**، "ندوة مشتركة حول التطورات في منطقة القرن الأفريقي وأمن البحر الأحمر: التطورات الأخيرة في القرن الأفريقى"، ديسمبر 2018. متاح على الرابط https://tinyurl.com/4waym3h2

15- صـــفاء عـــزب، "أهميةالاســـتثمارفي الثروةالسمكيةبالصـــوماللحلأزمةالغذاءوالبطالة"، **الصـــــــومال اليـــــــوم**، 29 أبريـــــل 2023. متـــــاح علـــــى الـــــرابط https://tinyurl.com/3buw3x9r

16- فتحية الدخاخنى، "ما حدود تدخل الصين وروسيا في أزمة سد النهضة؟ تقديرات متباينة بشأن قدرتهما على دفع المفاوضات"، **صحيفة الشرق الأوسط**، 11 ديسمبر 2022. متاح على الرابط https://tinyurl.com/44tkc7wt

17- محسن عبد الرازق، "تعاون مصري صومالي مشترك في تطويرالمنظومات المالية"، **المصري اليوم**، 11 فبراير 2023. متاح على الرابط https://www.almasryalyoum.com/news/details/2816267

18- محمد ماهر ومحمد فريد، "تنامي النفوذ الصينفي مصر: الدلائل والعواقب"، **منتدى فكرة Fikra Forum**، 27 أبريل 2023. متاح على الرابط https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/tnamy-alnfwdh-alsyny-fy-msr-aldlayl-walwaqb

19- محمد مكرم بلعاوي، "مستقبل الصراع الصيني الأمريكي على العالم الإسلامي ومساراته"، **موقع عربي21**. متاح على الرابط https://tinyurl.com/bdfjbvhv

20- محمود دسوقي، "خبرات مصر الخضراء تجوب القارة.. موارد أفريقيا الزراعية سلة العالم الغذائية"، **بوابة الأهرام**، 20 يناير 2022. متاح على الرابط https://gate.ahram.org.eg/News/3273391.aspx

21- هايدي الشافعي، "الصين وإثيوبيا.. مصالح متبادلة"، **المرصد المصري**، 12 أكتوبر 2020. متاح على الرابط https://marsad.ecss.com.eg/42134/

22- ياسر هلال، "'B3W' بمواجهة 'الحزام والطريق' حروب البنية التحتية"، الاقتصاد والأعمال، 6 أكتوبر 2021. متاح على الرابط https://tinyurl.com/yu33az6d

23- هبة المُعز، "تداعيات زيارة الرئيس الصومالي لمصر وتأثيرها على العلاقات المصرية الصومالية"، **أفروبوليسي**، 28 أغسطس 2024. متاح على الرابط https://tinyurl.com/5f8c9986

24- **وحدة دراسات الصين مركز الإمارات للدراسات**، "الانتظار في المقعد الخلفى: الصين والصراع العسكرى في السودان"، 3 مايو 2023. متاح على الرابط https://tinyurl.com/eutcntra

- المراجع الأجنبية:

First: Articles.

1- Bharti, Mukesh Shankar, "The Development of China's Economic Cooperation in the Horn of Africa: Special Reference to the Belt and Road Initiative", **African Journal of Economics, Politics and Social Studies** (Toruń, Poland: Wmarszałek publishing group, Dec. 2022).

2- Butter, David, "Egypt and the Gulf Allies and Rivals", **Research Paper** (London: Chatham House, Apr. 2020)**.**

3- Dr. El Taweel, Amani, " The Role of Egyptian Policies in Enhancing Regional Stability in the Horn of Africa", **IDSC Policy perspective** (Cairo: The Egyptian Cabinet, Information and Decision Support Center IDSC, 2 May 2021).

4- Shkara, Nadia Dhia, "Water conflict on the Mekong River", **International Journal of Contemporary Research and Review**, Vol. 9, issue 6, Jun 2018. ISSN 0976 – 4852. Available at https://www.researchgate.net/publication/325572144_Water_conflict_on_the_Mekong_River

Second: Papers.

1- Dahir, Abdinor Hassan, "Foreign Engagements in the Horn of Africa: Diversifying Risks and Maximising Gains", **Discussion Paper** (Istanbul: TRT World Research Centre, Mar. 2019).

2- Feierstein, Gerald M., "The Impact of Middle East Regional Competition on Security and Stability in the Horn of Africa", **Policy Paper** (Washington D.C.: Middle East Institute, Aug. 2020)**.**

Third: Reports.

1- **At a Glance**, "Water disputes in the Mekong basin" (Brussels: European Parliament, European Parliamentary Research Service EPRS, Apr. 2018).

2- Estelle, Emily, "Ethiopia's Strategic Importance: US National Security Interests at Risk in the Horn of Africa", **Statement before the House Committee on Foreign Affairs** (Washington D.C.: American Enterprise Institute AEI, 12 Sep. 2018).

3- **Faostat Analytical Brief,** "Land use statistics and indicators Global, regional and country trends 1990–2019" (Rome, Food and

Agriculture Organization of the United Nations FAO, No. 28, 2021).

4- Melvin, Neil, "The New External Security Politics of the Horn of Africa Region", **SIPRI Background Paper** (Stockholm: Stockholm International Peace Research Institute SIPRI, No.2, Apr. 2019).

5- ----------, "Managing the NewExternal Security Politicsof The Horn of AfricaRegion", **SIPRI Background Paper** (Stockholm: Stockholm International Peace Research Institute SIPRI, No.3, Apr. 2019).

6- Peguita, Ernest Cece, "The Nile Water Dispute – International Legal Aspects", **Advances in Social Science, Education and Humanities Research** (Dordrecht, Netherland: Atlantis Press, Vol. 498, July 2020)**.**

7- **USIP Senior Study Group Report**, "China's Impact on ConflictDynamics inthe Red Sea Arena" (Washington D.C.: United States Institute of Peace, No. 3, Apr. 2020).

Fourth: Internet Resources.

1- Fiala, Lukas, "Why Ethiopia's Fate Matters to China", **Italian Institute for International Political Studies**, 26 Nov. 2021. Available at

https://www.ispionline.it/en/publication/why-ethiopias-fate-matters-china-32469

2- Haydar Oruç, "India-Middle East and Europe Economic Corridor", **Research Gate**, Sep. 2023. Available at

https://www.researchgate.net/publications/373843117_India-Middle_East_and_Europe_Economic_Corridor

3- Dr. Helmy, Nadia, "Egypt-China relations after the 'U.S. and Israel Policies' in the Middle East", **Modern Diplomacy**, 21 June 2021. Available at Egypt-China relations after the "U.S. and Israel Policies" in the Middle East - Modern Diplomacy

4- Kasu, Abysinia, "How Ethiopia's Civil War Exacerbates Strategic Competition Between the U.S. and China", American Security Project ASP, 3 October 2022. Available at. https://www.americansecurityproject.org/how-ethiopias-civil-war-exacerbates-strategic-competition-between-the-u-s-and-china/

5- Khorrami, Nima, "The GERD dispute could set a blueprint for China-US collaboration", **London School of Economic and Political science LSE**, 18 May 2021. Available at: https://eprints.lse.ac.uk/111241/1/Africa_2021_05_18_the_gerd_dispute.pdf

6- **The U.S. Department of State Office of the Spokesperson**, "The United States and Ethiopia: A Long-Term Partnership", 14 Mar. 2023. Available athttps://www.state.gov/the-united-states-and-ethiopia-a-long-term-partnership/